المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية
تخصص الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

العلاقات الجزائرية-الفرنسية
بعد 1999

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب:
سكواني نعيمة

تحت إشراف:
أد صالح سعود

أعضاء اللجنة المناقشة

أ.د بوشرف كمـــال	.....	رئيسا
أد صالح سعود	.....	مشرف ومقرر
أ/ كروش نورة	.....	عضو مصحح

السنة الجامعية
2015/2014

شكـــــــر وتـــــــقدير

الحمد لله رب العالمين على نعمة العلم و الشكر لله على التوفيق

أتقدم بالشكر الى الأستاذ سعود صالح على كرم توجيهاته،

و

إرشاداته ونصائحه القيمة.

كما لا يفوتني شكر كل الأساتذة الذين قاموا بتقديم يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل.

الإهـــــــداء

إلى عطف أمي

و

تعب أبي .

الملخص:

تقوم العلاقات الجزائرية–الفرنسية على عدة أسس ومتغيرات، وذلك راجع بالأساس لقدم العلاقات الجزائرية–الفرنسية، التي تمتد الى الحقبة العثمانية، غير أنّ الفترة الاستعمارية هي التي حددت نمط العلاقات بين البلدين، ابتداءا من اتفاقية ايفيان التي نظمت الكثير من جوانب العلاقات الاقتصادية، العسكرية والثقافية.

تخضع العلاقات الجزائرية–الفرنسية في تفاعلاتها في الفترة التي تلت 1999، الى متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية، في المقابل تظهر مؤسسة الرئاسة مسيطرة على صنع العلاقات بين البلدين، بالإضافة الى تأثر العلاقات الجزائرية–الفرنسية بمسائل الإرث التاريخي، التي بقيت عالقة في العلاقات بين البلدين.

وعليه يمكن رصد مستقبل العلاقات الجزائرية–الفرنسية، من خلال فهم ودراسة تأثير متغيرات البيئة الداخلية والخارجية على العلاقات بين الدولتين، خاصة ما يتعلق بمخلفات الحقبة الاستعمارية.

الكلمات المفتاحية: البيئتين الداخلية والخارجية، مؤسسة الرئاسة، الإرث التاريخي.

Résumé :

Les relations algéro-françaises dépendent de plusieurs motifs et variables ,l'ancienneté de ces relations s'étend depuis l'époques

Ottoman sauf que la période coloniale qui a caractérisé les relations entre les deux pays, a commencer par l'accord d'Évian qui a défini des nombreux aspect des relations économiques, militaires et culturels.

A partir de 1999 ces relations ont été soumises dans leurs inter actions à des variables internes et externes ,alors que l'institutions de la présidence et l'héritage historique qui reste coincé entre les deux pays, apparaissent influents dans l'établissement et le contrôle de s relations algéro- françaises .

L'avenir des relations algéro- françaises reste tributaire de la compréhension et l'étude de l'impact des variables d'environnement internes et externes sur les relations entre les deux pays et plus particulièrement de l'héritage historique .

Mots clé : environnement internes et externes , institutions de la présidence , l'héritage historique .

Abstract :

The Algerian-French relations depend on several variables and patterns, length of these relationships extending from the eras that the Ottoman colonial period that has characterized relations between the two countries, starting with the Evian agreement which defined the many aspects of economic, military and cultural.

In 1999 those relations were submitted in their inter actions of internal and external variables, while the institutions of the presidency and the historical legacy that remains stuck between the two countries appear influential in the establishment and control Algerian-French relations.

The future of French-Algerian relations is dependent on the understanding and study of the impact of internal and external environment variables on the relations between the two countries, especially the historical heritage.

Keywords: internal and external environment, the presidency of institutions, historical heritage.

الفهرس

شكر وتقدير

اهداء

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

مقدمة

الفصل الأول:أسس العلاقات الجزائرية –الفرنسية..... 19

المبحث الأول: متغيرات تاريخية وسياسية..... 20

المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية–الفرنسية..... 20

المطلب الثاني: الأوضاع الداخلية..... 23

المطلب الثالث: التوجهات الخارجية..... 28

المبحث الثاني: متغيرات اقتصادية..... 32

المطلب الأول: التعاون الاقتصادي.....32

المطلب الثاني: المبادلات التجارية 38

المبحث الثالث:متغيرات اجتماعية وثقافية.....40

المطلب الأول: ملف الهجرة..... 40

المطلب الثاني : الأسس الثقافية 44

الفصل الثاني : العوامل المتحكمة في صنع العلاقات الجزائرية-الفرنسية 1999-2013. 49

المبحث الأول :دور المؤسسات الرسمية في ادارة العلاقات الجزائرية –الفرنسية.....50

المطلب الأول : السلطة التنفيذية.....51

المطلب الثاني : السلطة التشريعية.....60

المبحث الثاني : دور العوامل الخارجية في توجيه العلاقات الجزائرية –الفرنسية..... 62

المطلب الأول : قضية الصحراء الغربية.....62
المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط.....64
المطلب الثالث : الأزمة في مالي.....66
المبحث الثالث : وسائل إدارة العلاقات الجزائرية – الفرنسية..... 70
المطلب الأول : الوسائل الاقتصادية.....70
المطلب الثاني : الوسائل الثقافية و الاجتماعية 75
الفصل الثالث : أفاق العلاقات الجزائرية –الفرنسية.....81
المبحث الأول : الاستمرارية في نمط العلاقات الجزائرية- الفرنسية.....84
المطلب الأول : الاعتذار في العلاقات الجزائرية- الفرنسية.....84
المطلب الثاني : الأرشيف والتجارب النووية.....87
المبحث الثاني : التغيير في نمط العلاقات الجزائرية –الفرنسية.....91
المطلب الأول : تقارب العلاقات الجزائرية-الفرنسية.....91
المطلب الثاني: تباعد العلاقات الجزائرية –الفرنسية.....96
الخاتمة :..... 105
قائمة المراجع.....111

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المساعدات الفرنسية للجزائر(مليون فرنك).	34
02	حجم الصادرات الجزائرية من البترول الى فرنسا(1962-1965).	**39**
03	تنامي الجالية الجزائرية المهاجرة الى فرنسا(1912-1984).	**41**
04	اتفاقيات تنيظم الهجرة بين الجزائر وفرنسا.	**43**
05	عدد المدرسين الفرنسين في الجزائر.	**45**
06	تطور المبادلات بين الجزائر وفرنسا.	**70**
07	نسب فرنسا من الواردات الجزائرية.	**71**
08	الديون الجزائرية/ مليون دولار.	**72**
09	نسب الواردات الفرنسية من الجزائر.	**72**
10	الاستثمارات الفرنسية في الجزائر (2003-2013).	**75**
11	حجم المبادلات الجزائرية الصينية	**100**

مقدمة

مـقدمـــــة :

عرفت الجزائر سنة 1999 تغييراً على مستوى هرم السلطة عبر مجيء الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الى الحكم، بعد انتخابات رئاسية راهنت الجزائر من خلالها على ترتيب البيت الداخلي والعودة للساحة الدولية، فكان على الرئيس الجديد تحسين الأوضاع الداخلية، خاصة ما يتعلق بالأمن، فكانت أولى الخطوات اقرار سياسة الوئام والمصالحة، من أجل تجاوز الصراعات والدموية التي عرفتها الجزائر خلال عشرية كاملة، ونتيجة استجابة كل الأطراف للتطلعات الرئيس الجديد، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها، بعد عشرية اكتسبت فيها الجزائر خبرة في التعامل مع المسائل الداخلية، ونظرة براغماتية للتحرك على المستوى الخارجي.

تدخل العلاقات الجزائرية الفرنسية، ضمن القضايا المحورية للبلدين، نتيجة خصوصية العلاقات بينهما، وهذا لتشاطر البلدين 130 سنة من التاريخ المشترك، والتي تعبر عن حقبة مهمة في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، نظرا للتداعيات الفترة الاستعمارية على العلاقات الثنائية، سواء من خلال تقريب وتوثيق العلاقات على أساس المصالح المتبادلة، أو من خلال تباعد العلاقات نتيجة تأثير الإرث التاريخي في توجيه ورسم هذه العلاقات.

تخضع العلاقات الجزائرية الفرنسية في تفاعلاتها، في الفترة التي تلت 1999 الى جملة من المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية الآنية، غير أن العامل التاريخي يبقى عامل مهم في تفسير واقع العلاقات بين البلدين، وذلك راجع لخصوصية هذه العلاقات، التي مازلت حبيسة الترسبات التاريخية، والتي بقيت عالقة في ملفات البلدين لحد الآن.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع من خصوصية العلاقات الجزائرية الفرنسية، التي هي نموذج لعلاقات المُستعمر و المستعمَر، ودولة من الشمال وأخرى من الجنوب، بالإضافة الى أهمية هذه العلاقات للجزائر وفرنسا على حد سواء، نتيجة الارتباطات المادية و المعنوية التي أسست هذه العلاقات، و حافظت على استمرارها بالرغم من التحديات الداخلية والخارجية.

كما تشكل الفترة التي تلت 1999 منحى جديد في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، نتيجة التحولات الداخلية للبلدين خاصة الجزائر، التي خرجت من فترة حرجة أثرت جدا على علاقات الجزائر الخارجية، بما فيها العلاقات مع فرنسا حيث اتخذت هذه الأخيرة سياسات ومواقف في بعض نواحي عززت الارتباط خاصة ما يتعلق بالإقتصاد، غير أن في المقابل اعتبرت الجزائر بعض المواقف والمحطات الفرنسية في هذه الفترة معادية لها، مما خلف بعض الشروخ والتصدعات في العلاقات بين الطرفين خاصة ما يتعلق بالجالية والهجرة.

كما تبرز أهمية الموضوع كونه يتطرق لمختلف جوانب العلاقات الجزائرية الفرنسية، في مراحل تاريخية متعددة (ماضي،حاضر،مستقبل)، بالرغم من تركيز الباحث على فترة محددة، غير أن وضع نظرة متكاملة للعلاقات الجزائرية الفرنسية، يستلزم الإحاطة بماضي العلاقات، ووضع رؤية مستقبلية احتمالية لهذه العلاقات.

أسباب اختيار الموضوع:

دفعتنا مجموعة من الأسباب لدراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية، خاصة في الفترة التي تلت 1999، والتي يمكن تلخيصها في أسباب موضوعية تتعلق بالموضوع، وأخرى ذاتية تتعلق بالرغبة والميول الشخصي.

أسباب موضوعية:

يتطرق موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية، الى واحدة من العلاقات في منطقة المتوسط، خاصة في ظل تجاذبات واختلافات بين دول شمال وجنوب المتوسط، ضف الى يدرس الموضوع تفاعل العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفضاء المغاربي والساحل، وتشكل الأبعاد الثلاث (المتوسط، المغرب العربي، الساحل) ، الفضاء الإقليمي للجزائر والذي هو تخصصي في الدراسة.

تتناول الدراسة تأثير مختلف متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية على العلاقات الجزائرية الفرنسية، وعليه تعكس الدراسة اسقاط لأدبيات ومفاهيم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، على نموذج العلاقات الجزائرية الفرنسية، وهي فرصة للباحث في التصرف بالمكتسبات النظرية في نموذج مصغر.

أسباب ذاتية:

تدخل العلاقات الجزائرية الفرنسية ضمن اهتماماتي الشخصية بالسياسة الخارجية الجزائرية، بأبعادها وفتراتها المختلفة، كما تعد الدراسة استمرارية لجهود الباحثة في ليسانس في نفس المجال (السياسة الخارجية الجزائرية) ، وعليه فالموضوع يخدم توجهاتي و ميولاتي العلمية.

الإشكالية:

تعد العلاقات الجزائرية الفرنسية واحدة من أعقد العلاقات الدولية، فالبرغم من خضوعها لعوامل متعددة ومترابطة، تبقى العلاقات الجزائرية الفرنسية تتخطى تلك العوامل فتتقدم في مرحلة وتتباعد في أخرى، وعليه نطرح الاشكالية التالية :

كيف تأثرت العلاقات الجزائرية-الفرنسية بظروف ومتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية لكلى الدولتين بعد 1999؟

الفرضيات:

1. ترتبط تفاعلات العلاقات الجزائرية –الفرنسية بالتغييرات و التحولات التي تشهدها البيئتان الداخلية والخارجية بشتى أبعادها.
2. يلعب العامل التاريخي دور محدد للعلاقات الجزائرية الفرنسية بعد 1999.
3. تطبع النزعة البراغماتية النفعية على العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد 1999.
4. عدم الارتقاء إلى مستوى الشراكة الاستثنائية الذي تطمح إليه فرنسا في علاقتها بالجزائر، مرتبط باستمرار فرنسا في اعتماد السياسات نفسها في التعامل مع الجزائر.

انطلاقا من الفرضية المختارة الأولى ، قمنا بوضع تساؤلات فرعية بغرض الإحاطة الشاملة لموضوع الدراسة:

ترتبط تفاعلات العلاقات الجزائرية –الفرنسية بالتغييرات و التحولات التي تشهدها البيئتان الداخلية والخارجية بشتى أبعادها.

الأسئلة الفرعية:

1. فيما تتمثل المرتكزات التي تأسست عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية ؟
2. ما هي العوامل المتحكمة في صنع العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد 1999؟
3. ما مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل التغييرات والتحولات الداخلية والخارجية؟

حدود الدراسة:

تمتد الحدود الزمنية للدراسة في الفترة التي أعقبت سنة 1999 وذلك انطلاقا من الانتخابات الرئاسية التي شهدتها الجزائر، ودخول الجزائر مرحلة جديدة بعد الخروج من الأزمة التي عرفتها طيلة سنوات التسعينات، وتصل الدراسة الى سنة 2013 أي الى غاية العهدة الثالثة للرئيس بوتفليقة، وبداية العهدة الرئاسية للرئيس الفرنسية الجديد فرانسوا هولاند.

يتحدد المجال الجغرافي في الفضاءات التي تلتقي المصالح والاهتمامات الجزائرية الفرنسية، بدءامن الفضاء المتوسطي والذي هو المجال التي يلتقي فيه البلدين جغرافيا وحضاريا، كما يدخل الفضاء المغاربي كفضاء جيو_تاريخي تتشارك فيه الجزائر مع فرنسا والدول المغاربية (تونس ،المغرب) الحقبة الاستعمارية، أما ما يخص منطقة الساحل يعد فضاء جيو_استراتيجي تتصادم فيه المصالح والرؤى بين الجزائر وفرنسا.

منهجية الدراسة:

تستلزم البحوث العلمية والأكاديمية استخدام أدوات البحث العلمي، والمنهج واحد من الأدوات العلمية التي تساعد الباحث في فهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة .

وعليه قمنا باستخدام عدة مناهج لفهم وتفسير العلاقات الجزائرية الفرنسية، اعتمدنا **المنهج التحليلي** كمنهج رئيس من خلال استخدام عدة تقنيات **كتحليل المضمون، وتحليل الخطاب**، ساعدنا هذا المنهج في تفسير وتحليل أبعاد العلاقات الجزائرية الفرنسية، مع الإعانة بمناهج أخرى، **كالمنهج التاريخي** يقوم هذا المنهج على استقراء التاريخ اذ أن التاريخ هو أساس الحاضر، وفهم التاريخ يساعد على تفسير الواقع من خلال استعاب تطور الأحداث في المجتمعات في فترات سابقة، حيث مكننا هذا المنهج من دراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترات السابقة، ومدى تأثر الفترة الحالية بماضي العلاقات الجزائرية، كما استعملنا **المنهج الوصفي** حيث قمنا بواسطة هذا المنهج بتقديم وصف للعلاقات الجزائرية الفرنسية في الواقع والتعبير عنها كيفيا وكميا، بالإضافة الى جمع قدر كافي من المعلومات والمعطيات حول الموضوع محل الدراسة.

الاطار النظري:

نظرية التبعية :

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن العالم منقسم الى عالم متقدم، وآخر متخلف، ويعتبر رواد هذه النظرية أن هذا التقسيم من مخلفات الرأسمالية التي سادت العالم، كما تفترض هذه النظرية أن لاقتصاديات العالم الثالث مكانة في الاقتصاد العالمي، فيما يخص المواد الأولية، غير أنّ هذه الدول تبقى في حالة تبعية ، في ظل عدم تحقيقها الاكتفاء الذاتي.

اعتمدنا هذه النظرية لتحليل العلاقات الجزائرية الفرنسية، خاصة فيما يخص الجانب الاقتصادي لتبيان وضعية التعاملات الاقتصادية، في أي يمكن تصنيفها كتعاون أو تبعية.

نظرية الدور:

تهتم هذه النظرية بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في السياسة الخارجية، حيث أن صانع السياسة الخارجية يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الاقليمي والدولي.

اعتمدنا هذه النظرية لتحليل التنافس والتصادم الجزائري الفرنسي فيما يخص منطقة المغرب العربي والساحل، انطلاقا من إدراكات وتصورات صانع القرار للدولتين.

الدراسات السابقة :

فيما يخص العلاقات الجزائرية –الفرنسية لاقى هذا الموضوع اهتمام الباحثين والدراسين، فكل دراسة عالجت الموضوع من زاوية أو في فترة في مختلفة، ومن بين هذه الدراسات نجد:

كتاب: **الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 الى الآن (دراسة مستقبلية)** لسعود صالح تناول هذا الكتاب أسس الاستراتيجية الفرنسية ، ومكانة الجزائر فيها من خلال التطرق الى كل أبعاد السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر، وانتهى الكتاب الى وضع سيناريوهات مستقبلية، غير أن الكتاب لم يتطرق الى السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فرنسا، كما لم يحدد تفاعل الجزائر من حيث القبول أو الرفض للإستراتيجية الفرنسية .

كتاب: **سياسة التعاون الجزائرية –الفرنسية**، لصالح موهوبي تناول هذا الكتاب مجالات التعاون بين الجزائر وفرنسا من منذ الاستقلال الى غاية الثمانينات، وقد خلص الكتاب الى أن العلاقات الجزائرية الفرنسية يحكمها التبعية وليس التعاون، غير أن الكتاب لم يتعرض لجهود الجزائر للتخلص من التبعية، خاصة ما تعلق بمراجعة اتفاقية ايفيان.

هندسة الدراسة:

لمعالجة موضوع العلاقات الجزائرية –الفرنسية اعتمدنا في تقسيمنا للدراسة، المنهجية المتعارف في العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة، حيث قسمنا الدراسة الى فصول، مباحث ومطالب.

اعتمدنا ثلاثة فصول رئيسية :

تناول الفصل الأول أسس العلاقات الجزائرية– الفرنسية من خلال التطرق الى كل أبعاد العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل 1999، بغرض فهم المرتكزات التي قامت عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية، بالإضافة الى تحديد مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية في فترات زمنية مختلفة.

أما الفصل الثاني والذي خصص الى فترة 1999–2013، تناول هذا الفصل الى عملية صنع العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال التطرق الى المؤسسات الرسمية الفاعلة في الدولتين، بالإضافة الى دور العوامل الخارجية في توجيه العلاقات بين البلدين، وانتهى الفصل الى رصد وسائل إدارة العلاقات الجزائرية –الفرنسية بمختلف أبعادها.

في حين خصصنا الفصل الثالث للتطرق الى مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية، بالاعتماد تقنية السيناريو، وقد تم وضع ثلاثة سيناريوهات احتمالية (استمرار، تباعد، تقارب).

الفصل الأول

أسس العلاقات الجزائرية - الفرنسية

الفصل الأول: أسس العلاقات الجزائرية– الفرنسية

تمهيد:

تبنى العلاقات بين الدول على أسس متعددة، يلعب فيها العامل التاريخي محدد لفهم طبيعة تلك العلاقات، والعلاقات الجزائرية –الفرنسية تستند الى أسس ومتغيرات سياسية، اجتماعية وثقافية.

تبرز الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية، بالإضافة الى عامل لفهم تلك العلاقات، الى محدد وموجه لرسم واقع العلاقات الجزائرية الفرنسية.

يتناول هذا الفصل بالتفصيل لأسس العلاقات الجزائرية الفرنسية انطلاقا من اتفاقية ايفيان، كمرجعية رسمية أولى للعلاقات الجزائرية– الفرنسية بعد استقلال الجزائر.

يتطرق هذا الفصل الى:

المبحث الأول: متغيرات تاريخية وسياسية

المبحث الثاني: متغيرات اقتصادية

المبحث الثالث: متغيرات اجتماعية وثقافية

المبحث الأول : متغيرات تاريخية و سياسية

يُفسر سلوك الدول بالعودة الى دراسة تاريخ العلاقات بين الدول، حيث تُأسس العلاقات السياسية بين الدول بناءا على محددات داخلية وخارجية، فعملية صنع القرار السياسي يخضع لجملة من المعطيات الخاصة لكل دولة، بالإضافة الى خضوع القرارات السياسية لدول لتأثيرات البيئة الخارجية، وهو ما سنتطرق اليه في العلاقات الجزائرية الفرنسية في المبحث الأول:

المطلب الأول : الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية-الفرنسية

مرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بمحطات وفترات تاريخية مهمة، اتسمت فيها بالدينامكية، الاستمرار، التعاون والعداء في نفس الوقت. وعليه يعتبر العامل التاريخي مهم لفهم واقع العلاقات الجزائرية- الفرنسية.

التحقت الجزائر بالدولة العثمانية في القرن الخامس عشر، بطلب من الجزائريين حيث يعد الإخوة بربروس مؤسسي الدولة الجزائرية[1]، وابتدءا من القرن الخامس عشر تعرضت الجزائر لحملات عسكرية فرنسية، على خلفية المكانة والقوة التي شكلتها الجزائر في منطقة المتوسط، وبعد فشل الحملات العسكرية نتيجة قوة الأسطول الجزائري، لجأت فرنسا الى اقامة علاقات دبلوماسية، ترجمت من خلال الاتفاقية الثلاثية التي عقدت بين "خير الدين بربروس"و "الملك فرانسوا الأول" و مبعوث السلطان العثماني انذاك "سليمان القانوني"، عين على إثرها أول قنصل في الجزائر سنة 1538[2].

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم:**شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 183**،ج1،ط2،دار الأمة،الجزائر2007،ص61.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم:**شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، ج2 ،دار الأمة، الجزائر ،2007، ص9.

بالرغم من دخول العلاقات الجزائرية الفرنسية في عدة خلافات و مناوشات، أُبرمت حوالي 58 اتفاقية مابين 1619 و 1830 أغلبها تجارية، ترعى المصالح الاقتصادية الفرنسية[1]، كما تعددت المساعدات الجزائرية لفرنسا قبل وبعد الثورة الفرنسية، ويمكن تقسيمها الى مساعدات عسكرية وبحرية، مساعدات مالية، اقتصادية،دبلوماسية وإستراتيجية.

بالرغم من علاقات التعاون التي عرفتها العلاقات الجزائرية– الفرنسية، شكل الجانب العدائي جزء من تلك العلاقات، فمع سقوط الدولة العثمانية وضعف الدولة الجزائرية، باشرت فرنسا مشاريعها لاحتلال الجزائر.

قامت فرنسا بحملة كبيرة على الجزائر سنة 1830، وبعيدا عن حادثة المروحة الشهيرة، التي اتخذتها ذريعة تعددت الأسباب لاحتلال الجزائر، على غرار الديون التي كانت تطالب بها الجزائر من أيام الثورة الفرنسية[2].

وعلى إثر سقوط مدينة الجزائر، وقعت اتفاقية الاستسلام بين "الداي حسين"و المارشال دوبرمون"، نصت معظم بنودها هلى احترام حقوق الجزائريين الاقتصادية، السياسية والدينية، غير أن فرنسا لم تحترم تلك الاتفاقية.

دخلت العلاقات الجزائرية–الفرنسية بعدها في عداء وحروب ومواجهة ، استعملت فيها فرنسا أبشع السياسات على غرار الإبادة الجماعية، سياسة الأرض المحروقة...

في المقابل قامت في الجزائر عدة مقاومات شعبية، أشهرها مقاومة الأمير عبد القادر، حيث استطاع هذا الاخير تأسيس الدولة الجزائرية، وإقامة علاقات دبلوماسية وتمثيل

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 120.

[2] جيلالي بشلاغم: **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002- 2010**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان،2011،ص 33.

قنصلي مع فرنسا، وإبرام اتفاقيات ومعاهدات على غرار معاهدة التافنة 1837.[1]

كما عرفت الجزائر المقاومة السياسية عن طريق الحركة الوطنية من 1919 حتى 1954، غير أن الاطياف السياسية باختلاف اديولوجياتها لم تستطع تقديم الكثير للجزائر المحتلة. وعليه ظهر تيار في الجزائر يؤمن بالحل العسكري، وانطلق العمل المسلح 1نوفمبر 1954 ودام سبع سنوات كاملة، ونتيجة لانتصارات الجزائرية في الميدان، والدبلوماسية على المستوى الدولي، دخلت فرنسا في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

[1] اسماعيل العربي: **العلاقات الدبلوماسية في عهد الامير عبد القادر** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1982،ص 435.

المطلب الثاني:الأوضاع الداخلية

حددت اتفاقية ايفيان بعد عام كامل من المفاوضات بين فرنسا وممثلي جبهة التحرير الوطني، نمط العلاقات الجزائرية الفرنسية التي اتسمت بمظاهر التعاون حيث تناولت الاتفاقية ثلاثة محاور:[1]

- اتفاقية وقف اطلاق النار.
- اعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر.
- اعلان الضمانات.

حدد الفصل الثاني من المحور الثاني مجالات و آليات التعاون بين الجزائر وفرنسا، حيث حددت الاتفاقية أطر التعاون الاقتصادي الثقافي والعسكري.

في المقابل وبقراءة نقدية لاتفاقية ايفيان نلاحظ أن الجزائر كانت تسعى من خلالها إلى الحصول على الاستقلال المنشود، أما فرنسا ومن خلال أطر التعاون السابقة ضمنت بقائها في الجزائر بصورة مختلفة عن الصورة التقليدية، كما ضمنت فرنسا مصالحها و مصالح رعاياها، التي كان من المفترض أن يبقوا في الجزائر سواء كمواطنين في دولة جديدة، أو كأجانب تحكمهم بنود اتفاقية ايفيان.[2]

وقد رأت الجزائر أن بنود اتفاقية ايفيان تخدم الواقع خاصة أن الجزائر كانت دولة فتية تحتاج إلى الدعم والمساعدة، خاصة في ظل الأمية وضعف الرأسمال البشري المتعلم،

---

[1] بن يوسف بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر،اتفاقيات ايفيان**،تر لحسن زغدار،محل العين جبائلي ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1986،ص 85.

[2] رضا مالك: **الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، ط1 ،تر فارس غصوب، ،دار الفارابي، لبنان 2003،ص20.

لتسيير مؤسسات الدولة، فكان التعاون في مجال التعليم شر لابد منه بالنسبة للجزائر، بالنظر لما خلّفه من فئات فرنكفونية واسعة في المجتمع الجزائري.

وعليه وبناءا على بنود اتفاقية ايفيان طبع على العلاقات الجزائرية الفرنسية مفاهيم التعاون، لكن المفهوم المتناقض للتعاون بين فرنسا والجزائر حال دون إرساء قواعد متينة للتعاون الحقيقي.

كان الهدف الفرنسي من التعاون الإبقاء على مناطق نفوذها التقليدية في مستعمراتها التقليدية، وضمان التبعية الجزائرية لمنطقة الفرنك الفرنسي، حيث جاء على لسان ديغول" إنّ اتجاهنا لتصفية الاستعمار بالمغرب العربي هو الذي سينقذ مصالحنا ويأخذ الحقائق بعين الاعتبار، إنّ مصالحنا تقوم على مايلي: حرية استثمار ما اكتشفناه،وما سنكتشفه من البترول والغاز الطبيعي،حرية استخدام المطارات وحق المرور لسائر مواصلاتنا مع إفريقيا السوداء".[1] أما الجزائر فكانت تسعى لإقامة علاقات تعاون حقيقية، يُمكن الدولة حديثة الاستقلال من بناء مؤسسات قوية عصرية.

وانطلاقا من سنة1962 عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية محطات تلاقي وفترات تباعد، ساهم في رسم معالمها جملة من الظروف الداخلية حيث سعت كل من الدولتين لبناء سياسات داخلية مستقلة.

بالنسبة للجزائر كان التوجه الاشتراكي خيار ثوري نابع من مناهضة الإمبريالية والرأسمالية، حيث سعت الجزائر من خلاله لبناء الدولة الوطنية، بعيدا عن الضغوطات الخارجية، خاصة الفرنسية منها، فكانت سياسية التأميمات التي باشرتها الجزائرسنوات السبعينات في جميع المجالات، يضرب بقوة المصالح الفرنسية في الجزائر، خاصة ما تعلق

[1] فاطمة بيرم ،**ابعاد السياسية الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2010،ص108.

بتأميم الشركات البترولية الفرنسية 1971.[1]

وعلى إثر ذلك دخلت العلاقات الجزائرية الفرنسية في مرحلة المواجهة خاصة في عهد الرئيس هواري بومدين، حيث ادعت فرنسا أن البترول الجزائري رديء و ملوث باللون الأحمر، فرد الرئيس هواري بومدين[2] :إنّ النفط الجزائري مختلط بدماء الشهداء"، حينها قامت الحكومة الفرنسية برفع قضية في محكمة العدل الدولية تلزم الجزائر بالتراجع عن تأميم النفط الجزائري، والالتزام باتفاقية ايفيان سنة 1961 التي تنص على أن كل ما هو فوق الأرض ملك للجزائر، وكل ما هو تحت الأرض ملك للفرنسيين.

ثم إنّ محاولات الجزائر المستمرة من أجل ترسيخ هويتها الوطنية العربية الإسلامية، بغرض التخلص من مظاهر التبعية الثقافية، والابتعاد عن الانغماس الثقافي لفرنسا، قد أثار العديد من المشاكل بين الدولتين، وأثار مخاوف لفرنسا لتأثر دول المغرب العربي والدول الافريقية، لاستكمال استقلالها الثقافي واللغوي، مما يهدد الوجود الثقافي الفرنسي في افريقيا.

في المقابل بقيت الجزائر تحظى باهتمام فرنسي، بالرغم من تعاقب الحكومات، وذلك إدراكا منها لمكانة الجزائر في الإستراتيجية الفرنسية، وعليه يلاحظ كلما توترت العلاقات بين البلدين، أعلنت فرنسا استعدادها للتعاون بشكل جاد لا يتأثر بالمسائل السياسية [3].

عشية الاستقلال حاول شارل ديغول تقديم للعالم نموذج علاقات فريدة مع المستعمرات السابقة، من خلال سياسية التعاون أما جيسكار ديستان حاول تحويل الهزيمة

---

[1] يحى أبو زكريا :الجزائر من بلة والى عبد العزيز بوتفليقة، ص 28 ،الوارد في:

www.nashiri.net (25-10 – 2014) .

[2] عصام بن شيخ: فرص الاعتراف والاعتذار وقيود المصالحة "التوبة الكولونيالية"العلاقات الجزائرية الفرنسية والمسألة التاريخية،الوارد في:

bohothe.blogspot.com (05-12-2014) .

[3] صالح سعود :**الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981الى الآن(دراسة مستقبلية)**، طاكسيج كوم ،الجزائر، 2009، ص99.

في المستعمرات الى نصر، وذلك عبر ربط الدول المستقلة سياسيا واقتصاديا وثقافيا بفرنسا، في إطار علاقات شمال- جنوب، وهو المسار الذي تزعمته فرنسا في ادارة علاقاتها مع الجزائر، والذي لم يخلو من النظرة الاستعمارية للمستعمر.

مع بداية الثمانينات عرفت العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية، دفعا قويا بعد توجه الجزائر الى الانفتاح على الغرب، حيث كان هذا الفضاء شبه مقصى من تحركات السياسية الخارجية للجزائر في فترة السبعينات، ويمكن إرجاع هذا التحول الى التغيير السياسي الذي حدث في النظام الجزائري، بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، وصعود الشاذلي بن جديد الى سدة الحكم، حيث قام هذا الأخير بأول زيارة للرئيس جزائري لفرنسا سنة 1983.

وفي نفس السياق أعلن فرانسوا ميتران، فور اعتلائه السلطة بداية الثمانينات على ضرورة طي خلافات الماضي في العلاقات الجزائرية- الفرنسية، وإعادة بنائها على أسس ومعطيات تكون مثمرة وفعالة.[1]

وعلى اثر أحداث أكتوبر 1988 بالجزائر، ساندت فرنسا السلطة الحاكمة في الجزائر، على اعتبار أن ما حدث هو تغيير نحو الديمقراطية، ومع بداية التسعينات ودخول الجزائر في أزمة داخلية حادة، دخلت العلاقات الجزائرية الفرنسية في حالة من عدم التفاهم نتيجة المواقف الفرنسية المتناقضة اتجاه الأزمة الجزائرية، فمع بداية الأزمة دعت فرنسا إلى احترام المسار الانتخابي، وفي نفس الوقت ساندت فرنسا النظام الجزائري، للحد من وصول الإسلاميين إلى السلطة، و يمكن حصر وجهة النظر الرسمية الفرنسية في النقاط التالية[2]:

---

[1] صالح سعود: مرجع سبق ذكره ،ص101.

[2] نبيل بوبية:**الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية،مصر،2008،ص 42.

- إنّ قيام دولة إسلامية تعتبر مأساة بالنسبة للجزائر، ولا تخشى فرنسا تراجع العلاقات بين البلدين، وعلى المصالح الفرنسية ولكن تخشى أيضا طوفان الهجرة البشرية التي يمكن أن تتدفق إليها عن البحر المتوسط.
- ترى فرنسا أنه لا يوجد بديل عن مساندة النظام القائم عسكريا واقتصاديا رغم أخطاءه الظاهرة.
- تعتقد فرنسا أن التحولات في الجزائر وما تبعها من تصاعد تأثير التيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة، وما يحمله هذا الأخير من نظرة عدائية لفرنسا ومصالحها في الجزائر والتي تعد منطقة نفوذ بالنسبة لفرنسا، مما يجعل منها ملزمة بالسعي للتدخل لضبط تصاعد الأحداث والوقوف أمام أي محاولات لتقليص النفوذ الفرنسي في الجزائر، فالحكومة الفرنسية من خلال تصريح وزير الداخلية "تشارل باسكو" التي كان يعتبر أن مواجهة التيارات المتطرفة والإرهاب بالجزائر في صلب مصلحة فرنسا العليا وأنه لا بد من تسخير الإمكانيات بين أيدي السلطة الجزائرية من أجل مواجهة الإرهاب والتطرف بهدف الحفاظ على المصالح الفرنسية.

يمكن القول أن فرنسا كانت تخشى إنفراد التيار الإسلامي بالسلطة وتساند المؤسسة العسكرية إدراكا منها بأنها هي القوة الوحيدة التي تستطيع الوقوف في وجه التيار الإسلامي. الأمر الذي أدى إلى استمرار أعمال العنف السياسي في الجزائر، حيث من سبتمبر 1993 إلى غاية أفريل 1995 قتل حوالي 26 فرنسيا في الجزائر .[1]

مما سبق يظهر أن العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية، تخضع في ديناميكيتها الى مجمل الظروف الداخلية، خاصة ما يتعلق بمؤسسة الرئاسة، وذلك بالنظر لمكانة هذه المؤسسة في النظام الفرنسي و الجزائري.

[1] نبيل بويبية: مرجع سبق ذكره،ص43.

المطلب الثالث: التوجهات الخارجية

يلعب العامل الخارجي دور مهم في توجيه العلاقات بين الدول، حيث تتأثر الدول بمحيطها الخارجي بالسلب و الإيجاب، و تؤثر طبيعة النظام الدولي على مجمل التفاعلات الدولية، ويلاحظ خلال الانقسام الدولي أثناء الحرب الباردة والثنائية القطبية بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، تأثر العلاقات الجزائرية الفرنسية بالاستقطاب الذي كان سائدا في تلك الفترة.

نتيجة عوامل تاريخية، إستراتيجية ،أمنية، اقتصادية وسياسية تعود للحرب العالمية كانت فرنسا منضمة للمعسكر الغربي، في المقابل كانت الجزائر في تلك الفترة محسوبة على المعسكر الشرقي لأسباب تاريخية تعود لمساندة الإتحاد السوفيتي للثورة الجزائرية، بالإضافة لتبنيها النهج الاشتراكي بعد الاستقلال، غير أنّ الجزائر في تلك الفترة ظهرت بالموقف المحايد، من خلال انتمائها لحركة عدم الانحياز، قصد حل مشاكل العالم الثالث، وتخليصه من الفقر،الاستعمار والتبعية ، وعليه أصبح الطرف الجزائري والفرنسي في موضع متعارض، خلال الحرب الباردة فيما يخص السياسة الخارجية والتوجهات الخارجية للدولتين.

أولا: قضية الصحراء الغربية

أقرت الأمم المتحدة أن النزاع الصحراوي نزاع تصفية استعمار، حيث اندلع النزاع سنة 1975 بعد خروج الاستعمار الإسباني من الأراضي الصحراوية، وقيام المغرب باحتلال 80 % من الأراضي الصحراوية.[1]

[1] جيلالي بشلاغم :مرجع سبق ذكره،ص 150.

الجزائر وانطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية، الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، تعتبر حق الشعب الصحراوي حق مشروع، وتدعم خيار الاستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي، على أساس أن القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار.

كما تدعم الجزائر دبلوماسيا وماديا جبهة البوليزاريو، ففي سنة 1976 كانت أغلبية أعضاء منظمة الوحدة الافريقية، على استعداد للاعتراف بجبهة البوليزاريو كحركة تحرر، والاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية[1]، وذلك بفضل النشاط الدبلوماسي للجزائر لدى الدول الافريقية، وتعتبر الجزائر جبهة البوليزاريو الممثل الوحيد للشعب الصحراوي، كما تنفي الجزائر كل الأطروحات، التي تضع الجزائر طرفا في النزاع، و تنفي أي مطامع ترابية للجزائر في الصحراء، حيث تسعى المغرب وفرنسا لجعل الجزائر طرفا أساسي للنزاع، من خلال اعتبار أن قضية الصحراء الغربية هي امتداد للخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب.

عبرت كل الأطروحات الفرنسية لحل النزاع، عن الدعم الواضح للطرف المغربي، خاصة خلال مشروع اقتسام الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا في عهد الرئيس جيسكار ديستان، أو من خلال رفضها لقيام دول مجهرية في افريقيا ومنطقة المغرب العربي، على اعتبار أن هذه الدول تهدد الأمن في المنطقة.[2]

وعليه يظهر التناقض الواضح في الرؤى بين الجزائر و فرنسا، حول النزاع الصحراوي، خاصة في ظل الأهداف الفرنسية لدعم المواقف المغربية، والتي تصب في إضعاف الدور الجزائري في المنطقة وإنهاك قدرتها العسكرية والاقتصادية، بخلق بؤر توتر في المنطقة ومشاكل حدودية مع المغرب.

---

[1] بنجامين ستورا: **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962- 1988**،تر صباح ممدوح كعدان،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،2012، ص64.

[2] جيلالي بشلاغم: مرجع سبق ذكره،ص 152.

ثانيا: الشراكة الأورومتوسطية

يعد الفضاء المتوسطي فضاء استراتيجي لفرنسا ومجالها الحيوي، حيث تعتبر فرنسا المتوسط امتداد لنفوذها، خاصة مايتعلق بجنوب المتوسط عامة والمغرب العربي خاصة.

يعود الإهتمام الفرنسي بمنطقة المتوسط الى فترة السبعينات، انطلاقا من الحوار العربي الأوربي في مؤتمر والتعاون في المتوسط[1]، ويعد هذا الأخير حجر الأساس في مشروع الشراكة الأورومتوسطية سنة 1995 من خلال مسار برشلونة .

حددت اتفاقية برشلونة أطر تعاون بين ضفتي المتوسط بشكل مغاير لما كان موجود من قبل، حيث يظهر من خلال مسار برشلونة تحول في العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط من التعاون التقليدي الى الشراكة، حيث تعبر هذه الأخيرة عن نمط متقدم من التفاهم، التجانس والتكتل.

نص اتفاق برشلونة على ثلاث محاور، تناولت الجانب السياسي والأمني، الاقتصادي والمالي الاجتماعي والثقافي في العلاقات بين دول المتوسط، وعليه تضمنت محاور برشلونة السابقة الخطوط العريضة لتطوير العلاقات بين دول ضفتي المتوسط، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف الى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، و اقامة منطقة اقتصادية اوروبية متوسطية من خلال انشاء منطقة التجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية وتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

عبر مشروع الشراكة الأورومتوسطية على الرغبة الفرنسية، في ارساء علاقات تعاون جديدة مع دول جنوب المتوسط، خاصة الجزائر وذلك بهدف الحفاظ على مناطق نفوذها التقليدية، ورعاية مصالحها في الجزائر،بالإضافة الى ذلك عبرت فرنسا صاحبة المبادرات

[1] صالح سعود:مرجع سبق ذكره،ص113.

للتعاون في المتوسط على تصور جديد للعلاقات الفرنسية مع دول جنوب المتوسط خاصة الجزائر، بالخصوص في ظل المتغيرات الدولية بداية التسعينات، ومعالجة القضايا المشتركة بين الضفتين خاصة ما يتعلق بالهجرة والمسائل الأمنية .

من جهتها رأت الجزائر أنه لابد من إقامة علاقات دولية أكثر توازن من قبل، واعطاء المتوسط أهمية كبيرة لتوفير الأمن والاستقرار، من خلال بناء علاقات مع دول شمال المتوسط، عن طريق تطوير علاقات أمنية و اقتصادية، خاصة في ظل توافق مشاغل واهتمامات دول المتوسط بضفتيه، وضرورة العمل الجماعي في المنطقة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.[1]

يعبر المشروع المتوسطي عن استراتيجية فرنسية لخدمة مصالحها في المنطقة، خاصة مايتعلق بالمواد الأولية، والحد من المنافسة الأمريكية والأجنبية في المنطقة، في المقابل ترى الجزائر في الشراكة المتوسطية امتداد لسياسة التعاون السابقة، والتي تعبر عن سياسة استعمارية جديدة من خلال ربط دول الجنوب بما فيها الجزائر بعلاقة تبعية اقتصادية لأوروبا وفرنسا خاصة، فحسب الإحصائيات وصلت قروض بنك الاستثمار للجزائر خلال الفترة 1955-2002 الى 1174,8 مليون أورو[2]، وعليه يطبع على مسار برشلونة مضامين التبعية الإقتصادية والمالية، وهو ما يتنافى مع أدبيات الشراكة، التي يكون أساسها التساوي في الربح والخسارة لجميع الأطراف، كما تركز اتفاقية برشلونة على التعاون الأفقي بين دول شمال وجنوب المتوسط وتهميش التعاون والتعامل الاقتصادي العمودي بين دول جنوب المتوسط خاصة بين دول المغرب العربي وهو الأمر الذي ترفضه الجزائر.

[1] صالح سعود :مرجع سبق ذكره،ص115.

[2] **الشراكة الاورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا**،مذكرات اعلامية متوسطية،المفوضية الأوروبية،2004.

كما تظهر عدة نقاط اختلاف بين فرنسا والجزائر في القضايا المشتركة في منطقة المتوسط على غرار مسألة الارهاب، حيث تعتبر فرنسا أن الارهاب تهديد قادم من الجنوب الى الشمال، ترى الجزائر أن الارهاب ظاهرة عابرة للحدود وتشمل ضفتي المتوسط، كما تؤكد على ضرورة التعاون والتنسيق بين دول الضفتين للحد من الظاهرة .

بالرغم من وجود مظاهر للتفاهم و التعاون بين فرنسا والجزائر من خلال الشراكة الأورومتوسطية، يبرز كذلك عدة نقاط اختلاف بين الدولتين فيما يخص القضايا المشتركة في المنطقة سواء من حيث التصور للقضايا المشتركة أو طرق التعامل معها، وعليه يلاحظ أن الجزائر آخر الدول المغاربية انضماما للشراكة الأورومتوسطية حتى سنة 2002.[1]

المبحث الثاني: متغيرات الاقتصادية

المطلب الأول: التعاون الاقتصادي

يشكل العامل الاقتصادي عامل محدد، للعلاقات الفرنسية مع مستعمراتها السابقة، وذلك ادراكا منها لأهمية البلدان المستقلة في دعم سير اقتصادها، حيث تشكل الثروات من مواد أولية و زراعية مساهم مهم في الاقتصاد الفرنسي، كما رأت فرنسا في البلدان المستقلة، سوق مهم للمنتجات الفرنسية، وامتداد للنفوذ الفرنسي في منطقة المغرب العربي ،افريقيا وجنوب المتوسط .

وقد شكلت الجزائر النموذج الأفضل لاستراتيجية الفرنسية[2]، حيث تعد الجزائر سوق مهم لتصدير السلع الفرنسية، خاصة في ظل ضعف القاعدة الزراعية والصناعية للجزائر، في السنوات الأولى للاستقلال، كما مثلت الجزائر لفرنسا مورد أساسي لما تحتاجه من مواد

[1] الشراكة الاورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا،مرجع سبق ذكره.

[2] صالح سعود :مرجع سبق ذكره،ص105.

أولية فالجزائر تعد من أكبر منتجي الغاز والبترول في العالم، كما يمثل قطاع المحروقات عصب الاقتصاد الجزائري، حيث تحتل الجزائر المرتبة الخامسة من حيث احتياطي الغاز، والرابعة عشر احتياطي نفط، كما أنها تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال انتاج المحروقات والمرتبة التاسعة في تصديرها عالميا، وثاني أكبر منتج للغاز للمميع، وعليه تشكل الجزائر لفرنسا مورد مهم للمواد الطاقوية.

وعليه كانت سياسية التعاون الاقتصادي التي انتهجتها فرنسا في فترة الستينات مع مستعمراتها السابقة، سياسة تعبر عن استراتيجية فرنسية لضمان وجودها في المنطقة وفي الجزائر خاصة، وعليه ربطت مستعمراتها السابقة بعدة اتفاقيات تضمن مصالحها.

بالنسبة للجزائر كانت اتفاقية ايفيان أول اتفاقية، تنظم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فبالرغم من حفاظ الجزائر على سيادتها على اقتصادها من خلال طبع العملة، وتنظيم تحويل انتقال رؤوس الأموال و اقرار الميزانية، وهي محاور تعبر عن ضمان الجزائر سيادتها على اقتصادها، في المقابل حددت بنود اتفاقية ايفيان في الفصل الثاني من المحور الثاني مجالات التعاون الاقتصادي بين فرنسا والجزائر، وذلك في شروط محددة تقوم فيها الجزائر بضمان مصالح فرنسا ورعاياها في الجزائر، مقابل منح فرنسا المساعدة للجزائر وحددت مجالات المساعدة في : تقنية ومالية بالإضافة الى مساعدة في تطوير اقتصاد الجزائر.

ونصت اتفاقية ايفيان فيما يخص التعاون الاقتصادي على مايلي:[1]

- الجزائر جزء من منطقة الفرنك .

[1] بن يوسف بن خدة:مرجع سبق ذكره،ص 92.

- الأفضلية الفرنسية عند منح تراخيص التعدين (أي ما يخص التنقيب ،الاستغلال وامتيازات الاستغلال[1]).
- التعامل بالفرنك الفرنسي فيما يخص تصدير البترول والغاز سواء مع فرنسا أو البلدان الاخرى.

من خلال هذه البنود نلاحظ سيطرة مفاهيم التبعية على العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية، بدل من مفاهيم التعاون التي كانت تنص عليها اتفاقية ايفيان وما كانت تصرح به فرنسا في اطار علاقاتها مع مستعمراتها السابقة عامة، والجزائر خاصة وتركزت العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والجزائر في السنوات الأولى في المساعدة المالية التي تقدمها فرنسا للجزائر التي نصت عليها ايفيان.

جدول 01:المساعدات الفرنسية للجزائر(بمليون فرنك[2]).

السنوات	1961	1965	1966	1967	1968	1969	1970
مساعدات	1386	415	262	230	227	139	140
قروض	651	24	6	11	36	147	108
المجموع	2037	439	268	241	263	286	248

من خلال الجدول يتبين أنه كلما ارتفعت القروض الفرنسية ، انخفضت المساعدات المالية، ويمكن إرجاع ذلك الى عدم الرضا الفرنسي على السياسات الاقتصادية التي كانت تتبعها الجزائر في تلك الفترة، خاصة بما يتعلق بسياسة التأميمات و استحداث العملة

[1] بن يوسف بن خدة:مرجع سبق ذكره ،ص111.

[2] منيرة بلعيد :**السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر1992-2002**،مذكرة لنيل شهادة في العلوم السياسية ، جامعة منتوري ،قسنطينة،2005،ص20.

الجزائرية، التي كانت تمس بمصالح فرنسا في الجزائر، من خلال خروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي، بالإضافة الى رغبة فرنسا في فرض التبعية الاقتصاية من خلال ربط الجزائر بمديونية، تجعلها تفرض شروط التعاون الاقتصادي بما يخدم المصلحة الفرنسية.

بالإضافة لاتفاقية ايفيان أبرمت عدة اتفاقيات بين الجزائر وفرنسا، خاصة بعد إدراك الجزائر عدم ملائمة بنود اتفاقية ايفيان مع تطلعات الجزائر، لتحقيق التطور والاستقلال الاقتصادي، فطالبت فرنسا سنة 1963 التفاوض بخصوص التعاون في مجال المحروقات والذي قابله رفض فرنسي حتى سنة 1965،[1] أين وقعت فرنسا والجزائر اتفاق عبر عن نقلة نوعية في علاقات التعاون بين البلدين، وقد نص الاتفاق على ضمان وتأمين التزود الفرنسي المنتظم بالمواد الطاقوية بالعملة الفرنسية، في المقابل أصبحت الجزائر سوقا للمنتوجات الصناعية الفرنسية، مما عزز من جديد التبعية الجزائرية لفرنسا.

وفي سنوات السبيعنات عرفت العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية تراجع ملحوظ، نتيجة عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية، حيث لعبت مؤسسة الرئاسة في عهد بومدين الأثر البالغ في تراجع العلاقات الاقتصادية، نتيجة لإصرار الرئيس هواري بومدين بناء سياسات اقتصادية تضمن التطور الاقتصادي بعيدا عن المساعدة الفرنسية، وتمثلت هذه السياسات في الثورة الزراعية والثورة الصناعية[2]، حيث كان الهدف من هذه التوجهات الاقتصادية لبومدين التحرر من التبعية الاقتصادية لفرنسا بالإضافة لبناء اقتصاد قوي متنوع.

في المقابل عرفت فترة حكم جيسكار ديستان تراجع مفاهيم التعاون التي أسسها شارل ديغول في تعامله مع المستعمرات السابقة، خاصة بعد زيارة ديستان للجزائر سنة 1975، بقيت جل الملفات عالقة خاصة الاقتصادية منها.

---

[1] جيلالي بشلاغم:مرجع سبق ذكره،ص 74.

[2] يحى ابو زكريا: مرجع سبق ذكره،ص28.

كما كان لقضية الصحراء الغربية الأثر في تراجع العلاقات الاقتصادية، حيث شكلت المواقف المتباينة بين باريس والجزائر والدعم الفرنسي للمغرب، والمساندة الجزائرية لجبهة البوليزاريو، حجر عثر في تقدم العلاقات الجزائرية الفرنسية في المجال الاقتصادي.

ومع بداية الثمانينات وتغير في هرم السلطة في الجزائر بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وصعود الشاذلي بن جديد، وانفتاح هذا الأخير على الغرب و الفضاء المتوسطي، عزز من تطور التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا.

ومن جهة أخرى لعب عودة اليسار الاشتراكي للحكم بقيادة فرنسوا ميتران، دور في دفع العلاقات الجزائرية الفرنسية، التي سرعان ما انعكست بالإيجاب على التعاون الاقتصادي، تمثلت مظاهر التقارب الإقتصادي من خلال ابرام عدة اتفاقيات بدءا من اتفاقية الغاز سنة 1982، والتي سمحت بتغطية 22%من احتياجات فرنسا السنوية، وذلك بسعر أعلى ما هو موجود في السوق الدولية 20 %.[1]

وقد تزامن هذا الاتفاق مع قرارات أخرى على غرار الاتفاق سنة 1982، الذي نص على اقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة، تساهم بموجبها المؤسسات الفرنسية في عملية نقل التكنولوجيا للمؤسسات الجزائرية، بالإضافة لاتفاق ربط سعر الغاز بسعر البترول سنة 1983.

غير أن تلك الاتفاقيات بقيت من دون تفعيل، حيث وجدت فرنسا صعوبة في تطبيق بنود الاتفاقية خاصة مايتعلق بانشاء شركات مختلطة، حيث رفضت المؤسسات الفرنسية الدخول في شراكة مع المؤسسات الجزائرية، واستمر تدهور العلاقات الاقتصادية طيلة 1982- 1990 سواء مايتعلق باستراد الغاز والبترول، حيث تراجع معدل شراء الغاز

[1] صالح سعود :مرجع سبق ذكره،ص111.

الطبيعي بنسبة[1]10% أو مايتعلق بتفعيل الاتفاقيات في المجالات الأخرى ويمكن ارجاع تدهور العلاقات الاقتصادية الى التغيير الحكومي في فرنسا، بصعود لوران فابيوس الى رئاسة الحكومة.

كما شهدت تلك الفترة دخول الجزائر في أزمة اقتصادية، نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، و تحولات سياسية واجتماعية عميقة، نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، مما جعل الجزائر تدخل في سلسلة اصلاحات اقتصادية وسياسية ابتدءا من تبني اقتصاد السوق بدل من النهج الاشتراكي، بالإضافة الى تحول ديمقراطي وفتح مجال للتعددية السياسية .

كان للتغييرات الكبيرة التي اتخذتها الجزائر انعكاسات كبيرة خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي 1991، مما أدخل الجزائر في أزمة أمنية حادة، صاحبها أزمة اقتصادية دفعت بالجزائر لتوجه نحو المؤسسات المالية الدولية.

لعبت فرنسا في تلك الفترة أدوار متقدمة على المستوى الاقتصادي، حيث منحت فرنسا مساعدات مالية للجزائر مابين 1990-1998 قدرت ب 340مليون فرنك فرنسي، وطوال تلك الفترة كانت فرنسا الشريك التجاري الأول للجزائر وزبونها الثالث، كما استفادت الشركات الفرنسية بالعديد من الصفقات التجارية[2]، ومعاملة خاصة من السلطات الجزائرية، رغبة من هذه الأخيرة من الحصول على الدعم الفرنسي للنظام السياسي في الجزائر الذي كان يتعرض في تلك الفترة لأزمة حادة، أفقدته الشرعية في الداخل والخارج، وقد أدت الأوضاع الأمنية ،السياسية والاقتصادية الصعبة التي كانت تواجهها الجزائر، الى ارتفاع المديونية الخارجية للجزائر.

---

[1] صالح سعود: مرجع سبق ذكره،ص 157.

[2] جيلالي بشلاغم: مرجع سبق ذكره،78.

إنّ الوضعية الاقتصادية تدل على عجز الجزائر على حل مشاكلها الاقتصادية، بمفردها فكان التعاون مع فرنسا خيار لابد منه، لأن هذه الاخيرة كانت تملك 33% من المديونية سنة 1990، و80% سنة 1997، بعد شراء فرنسا لتك الديون من البنوك الأجنبية[1] بهدف:

- استثمار تلك الديون في الحاضر والمستقبل.
- ابقاء الجزائر رهينة المؤسسات المالية الفرنسية (نادي باريس).
- دفع الجزائر لتحقيق شروطهاخاصة مايتعلق بالخوصصة وفتح التجارة الخارجية.
- الحصول على المشاريع الاقتصادية والحد من المنافسة الأجنبية.

المطلب الثاني: المبادلات التجارية

تعد المبادلات التجارية عصب العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية ، وذلك لعدة اعتبارات:

- تأثير العوامل التاريخية في توطيد العلاقات الاقتصادية.
- الحاجة الفرنسية للمواد الأولية الجزائرية.
- التبعية الغذائية والتكنولوجية الجزائرية لفرنسا.

[1] صالح سعود:مرجع سبق ذكره،ص109.

جدول 2 : حجم الصادرات الجزائرية من البترول الى فرنسا(1962-1965).[1]

السنوات	مجموع الواردات الفرنسية من البترول	نسبة البترول المستورد من الجزائر	مجموع الانتاج الجزائري من البترول	نسبة الصادرات الجزائرية الى فرنسا
1962	37.16م طن	%34.1	20.50 م طن	%61.9
1996	43.26	35.1	23.65	64.3
1964	49.19	34.7	26.23	65.3
1965	58.55	29.7	26.02	66.8

يشير الجدول الى حجم الصادرات الجزائرية من مواد أولية الى فرنسا خلال ثلاث سنوات فقط، حيث تؤكد الاحصائيات مدى ارتباط الأمن الطاقوي لفرنسا بالمحروقات الجزائرية، ويمكن إرجاع ذلك الى الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من خلال اتفاقية ايفيان فيما يخص المحروقات.

نتيجة لضعف الهيكل الاقتصادي الجزائري من زراعة وتصنيع، كان لابد على الجزائر من التوجه الى الاستيراد لتغطية العجز الداخلي في وقت كانت فرنسا تؤمن حاجتها الطاقوية، اضطرت الجزائر لاسيتراد مواد أساسية على غرار المواد الصيدلانية والتجهيزات الالكترونية ...

وقد تطورت العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا خلال سنوات التسعينات، حيث أصبحت فرنسا الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث بلغت الواردات الجزائرية من فرنسا سنة 1993 نسبة 33%، أما سنة 1994 نسبة 29%، ونسبة 23% سنة 1999.

[1] جيلالي بشلاغم :مرجع سبق ذكره،ص74.

ويجدر الاشارة أن الصادرات الفرنسية الى الجزائر هي 24%مواد استهلاكية ،21% تجهيزات آلية وسيارات ، 20%مواد غذائية زراعية.[1]

من خلال الاحصائيات والأرقام يمكن ملاحظة التبعية الغذائية والتكنولوجية الجزائرية لفرنسا خلال ثلاثة عقود بعد الاستقلال، وذلك بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي الذي يقوم على عائدات النفط والغاز.

المبحث الثالث: متغيرات اجتماعية وثقافية

المطلب الأول:ملف الهجرة

تعد مسألة الهجرة من القضايا الساخنة في العلاقات الجزائرية نتيجة حساسية الملف، لارتباطه بالعامل البشري، حيث تمثل الجالية الجزائرية المتواجدة في فرنسا المجتمع الأول، و تتشكل الجالية الجزائرية من المهاجرين الجزائريين، و الحركى حيث تمثل هذه الفئة نسبة عالية من الجالية الجزائرية، وقد ارتفع عدد هذه الفئة مابين سنة 1961 و 1962 من 000 200 الى 000 250،[2] ضف ذلك عرف المجتمع الفرنسي تنامي وجود فئة مجتمعية من أصول جزائرية، وقد بلغت هذه الفئة قرابة المليون نسمة.

لعبت الجالية الجزائرية في فرنسا دور مهم في العلاقات بين البلدين، مما اضطر الحكومة الفرنسية لاستحداث منصب أمين دولة أو مندوب وزاري لتكفل بقضايا الجالية في فرنسا.

---

[1]Les relations franco-algériennes :sur

www.France-Diplomatie.fr (17-01-2015) .

[2] Jean Françoit duguzan : Les relations franco-algériennes ou la poursuite des amicales incomprehensions, **le monde** , France , 1994,p 440.

تكمن أهمية مسألة الهجرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، في التحويلات المالية التي تشكل للجزائر ريع مالي، حيث بلغت في السنة مابين ثلاثة وخمسة ملايين في السنة .[1]

بالنسبة لتدفق المهاجرين الجزائريين لفرنسا يوضح الجدول التالي:

جدول3. تنامي الجالية الجزائرية المهاجرة الى فرنسا(1912-1984):

السنوات	1912	1920	1932	1936
الجالية المهاجر	5000	120000	65000	32000
السنوات	1946	1962	1974	1984
الجالية المهاجرة	200000	25149	820000	300000

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وضع الجالية الجزائرية في الخارج،المجلس الاقتصادي والاجتماعي،لجنة الجالية الجزائرية في الخارج،28-29 اكتوبر 1977،ص14.

يوضح الجدول تنامي عدد المهاجرين الجزائريين لفرنسا خلال الحقبة الاستعمارية، وذلك بسبب السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، إذ تعرض الجزائريين للإبادة الجماعية ، وانتزاع الأراضي في إطار سياسة الأرض المحروقة، مما دفع بالهجرة نحو فرنسا ،[2] بغرض العمل والتخلص من الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي مارسته فرنسا على الجزائريين.

[1] Jean Françoit duguzan ,op cit .p441 .

[2] يحي ابو زكريا: مرجع سبق ذكره،ص 35.

كما شجعت فرنسا الهجرة بعد الحرب العالمية لحاجتها لرأس المال البشري،حيث مثلت الهجرة مكسب اقتصادي تمثل في اليد العاملة الرخيصة، خاصة أن فرنسا كانت بحاجة الى إعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية، وما خلفته من خسائر بشرية واقتصادية لفرنسا و أوروبا عامة.

أما بالنسبة للجزائر كانت بسبب معدلات التنمية المنخفضة في الجزائر، وشر لابد منه لتخفيف الضغط على سوق العمل، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات (عن طريق ارسال العمال الجزائريين للعملة الصعبة الى وطنهم لدعم عائلاتهم ماليا في الجزائر).[1]

مع تنامي نسبة المهاجرين الجزائريين في فرنسا، أضحت مسألة الهجرة قضية تلقى اهتمام كبير من البلدين، حيث قامت فرنسا بوضع عدة قوانين لتنظيم الهجرة ففي سنة 1984 وضعت تشريعات صارمة تنظم وضعية المهاجرين الشرعيين، في المقابل إعادة الأجانب غير شرعيين الى البلد الأم وفي سنة 1985 وضعت فرنسا مراكز احتجاز للمهاجرين غير المرغوب فيهم.[2]

[1] بنجامين ستورا: مرجع سبق ذكره، ص33.

[2] صالح سعود:مرجع سبق ذكره،ص159.

الجدول04:اتفاقيات تنظيم الهجرة بين فرنسا والجزائر.

السنة	الاتفاقيات
1962	اتفاقية ايفيان
1963	اتفاقية حول ممارسة المهن الحرة
1964	تحدد عدد العمال المهاجرين
1968	اتفاق حول اليد العاملة
1981	حول الضمان الاجتماعي
1981	حول تدريس اللغة والثقافة الاصلية
1983	حول الخدمة الوطنية
22 ديسمبر 1985	ملحق اتفاقية 1968 حول اليد العاملة

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وضع الجالية الجزائرية في الخارج، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة الجالية الجزائرية في الخارج،28-29 اكتوبر 1977،ص14.

تؤكد جل القوانين السابقة أهمية مسألة الهجرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، وعليه قامت كل من الجزائر وفرنسا بعقد اتفاق سنة 1987 ينظم مسائل الهجرة.

كما كانت مسألة المهاجرين محل تجاذب سياسي في فرنسا، خاصة اليمين المتطرف الرافض لبقاء وإدماج المهاجرين في المجتمع الفرنسي، ولذلك سنة 1986 قامت الحكومة الفرنسية بوضع قانون ينص: أن دخول المهاجرين الأراضي الفرنسية لم يعد حقا،بل يأتي بموجب خضوعهم لشروط محددة..... كما أن اجراءات اقصائهم ستتم وفقا لقرارات السلطات الادارية وليس قضائية،كما كان في السابق .[1]

[1] صالح سعود: مرجع سبق ذكره، ص159 .

إنّ السياسات الفرنسية اتجاه المهاجرين، لم تكن مجدية في الحد من الهجرة أو ادماج المهاجرين في المجتمع الفرنسي، مما خلق خلافات في العلاقات الجزائرية الفرنسية، بالخصوص بعد الغاء المسار الانتخابي في الجزائر، حيث باشرت فرنسا في اجراءات تقليص عدد التأشيرات الممنوحة الى الجزائريين، والذي انخفض من 900 ألف تأشيرة الى 60 ألف تاشيرة سنة 1994[1]، كما قامت فرنسا بوضع عدة اجراءات على غرار تحويل حركة الطيران الجزائرية الى مطار (رواسي–شارل ديغول) بحجة اجراءات أمنية، وقرار ايقاف الرحلات الجوية الفرنسية الى الجزائر، على إثر حادثة طائرة (الاربيس) سنة 1992، واستمرت القرارات التعسفية في حق الجالية الجزائرية في فرنسا طيلة سنوات التسعينات.

المطلب الثاني:الأسس الثقافية

تشكل الأسس الثقافية المرجعية الأولى للنخب الحاكمة الفرنسية، كما تُظهر الخطابات الفرنسية من ديغول الى فرانسوا هولاند، ففي هذا السياق يؤكد جيسكار ديستان: "فرنسا لن تتقوقع على نفسها،لأنها موطن الافكار العالمية ومسرح أكبر ثورة سياسية في العصور الحديثة، ومنجبة هذا الشعب الذي حمل لغته وثقافته الى أفاق بعيدة ...."[2].

وعليه يظهر من الخطاب الرسمي الفرنسية، أهمية العوامل الثقافية لفرنسا، وعليه أشأت فرنسا منظمة الدول الناطقة بالفرنسية، بهدف الحفاظ على الثقافة الفركفونية في العالم ونشرها .

عملت السياسة الاستعمارية الفرنسية، على طمس الهوية الجزائرية فاستهدفت اللغة العربية من خلال إغلاق المدارس العربية، وتعويضها بالمدارس الفرنسية، مما خلق في

[1] صالح سعود:مرجع سبق ذكره ، ص168.

[2] منيرة بلعيد:مرجع سبق ذكره،ص12.

المجتع الجزائري فئة عريضة ناطقة بالفرنسية، التي يطلق عليها اللوبي الفرنكفوني في الجزائر.

أعطت فرنسا أهمية كبيرة للغة الفرنسية ووضعها في الجزائر بعد الاستقلال، فقد خصصت حصة مهمة من اتفاقية ايفيان لتنظيم قضية اللغة الفرنسية في الجزائر، وكان القبول الجزائري بهذه الشروط نتيجة الوضعية التعليمية المتأخرة.

وعليه نجد الجزائر بعد الاستقلال واصلت التعليم باللغة الفرنسية بواسطة معلمين فرنسيين:

جدول05:عدد المدرسين الفرنسين في الجزائر:

السنوات	1966	1971	1978	1979	1980	1981
عدد المدرسين	812	500	2416	2968	2059	297

Salah Mouhoubi : la politique de coopération Algéro-Française :bilan et perspectives , o .p.u ,Alger , 1986, p 225.

يوضح الجدول مدى ارتباط التعليم في الجزائر بالمدرسين الفرنسيين، الأمر الذي جعل الجزائر تتجه نحو التعريب سنة 1967، والاستعانة بمدرسين من المشرق العربي مما خلق توتر بين الجزائر فرنسا، حيث اعتبرت فرنسا التعريب يضرب الوجود الثقافي الفرنسي في الجزائر، غير أنّ الجزائر رأت منه خطوة ضرورة لاستكمال الاستقلال الثقافي للجزائر، واستعادة الهوية العربية للجزائر.

ارتبط التعريب في الجزائر بالرئيس هواري بومدين، حيث في تلك الفترة تسارعت المحاولات، واتسمت بالاديولوجية خاصة بعد اطلاق مصطلح "معركة التعريب"[1]، فالنزعة الثورية والاستقلالية مست الجوانب الثقافية فيما بعد الاستقلال.

[1] بنجامين ستورا:مرجع سبق ذكره،ص75.

في المقابل تحركت فرنسا من أجل استعادة مكانة اللغة الفرنسية في الجزائر، فوقعت الاتفاقية الثقافية والعلمية والتقنية سنة 1986، وعارضت تصديق البرلمان الجزائري على الزامية تنفيذ وتطبيق اللغة العربية سنة 1994، حيث جاء على لسان الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية " أن فرنسا تظل يقظة لوضعية الفرانكفونية في الجزائر".[1]

غير أنّ فرنسا لم ترسم سياسات جدية وواضحة، لتعليم اللغة العربية في فرنسا، ففي نفس السياق كتب باول بالتا"..... أن الثقافة لاتنمو دون تبادل، إلا أن الجانب الفرنسي لم يبذل سوى النزر القليل من أجل تطوير الدراسات العربية ...".[2]

يشكل الجانب والثقافي والاجتماعي محور حساس في العلاقات الجزائرية الفرنسية، ففرنسا من جهتها تركز على الجوانب الثقافية، لارتباط هذا المعطى بالوجود الحضاري لفرنسا في العالم، حيث تلعب النزعة الفرنسية المتمثلة في النموذج الفرنسي، المرجعية الفكرية للدبلوماسية الفرنسية، أما الجزائر تعطي أهمية للجوانب الاجتماعية نظرا لارتباطها بفئة عريضة من شعبها في فرنسا.

[1] صالح سعود:مرجع سبق ذكره،ص140.

[2] منيرة بلعيد:مرجع سبق ذكره،ص22.

خلاصة الفصل:

ترتكز العلاقات الجزائرية– الفرنسية على أسس عديدة يلعب فيها العامل التاريخي محدد لهذه العلاقات، فقدم العلاقات الثنائية بين البلدين الممتدة الى القرن الخامس عشر، ساهمت في تكوين مسلمة أن العلاقات الجزائرية –الفرنسية مستمرة بالرغم الخلافات والحروب، وهو ما يلاحظ على الجزائرية– الفرنسية بعد فترة استعمارية دامت 130سنة.

تعد اتفاقية ايفيان المرجعية الأولى والأساسية للعلاقات الجزائرية بعد 1962، حيث نصت هذه الاتفاقية على التعاون بين البلدين في القطاع الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي كما نظمت هذه الاتفاقية العلاقات بين البلدين.

تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بالعديد من المتغيرات، مما جعلها تنحرف عن مضامين التعاون التي أسست لها اتفاقية ايفيان، حيث نجد العلاقات بين الدولتين رهينة توجهات وتصورات مؤسسة الرئاسة في البلدين، على غرار فترة ديغول وبومدين.

إنّ الخلافات السياسية أثرت على العلاقات الاقتصادية، لكنها لم تقطعها نتيجة الارتباط بين البلدين، وهو ما يؤكده حجم المبادلات التجارية الكبيرة.

كما يساهم ملف الهجرة واللغة في توثيق الارتباط بين البلدين، حيث تلعب الجالية الجزائرية في فرنسا دور عدم تباعد العلاقات، بالرغم من اختلاف وجهات النظر في معالجة الملف بين البلدين.

الفصل الثاني

العوامل المتحكمة في صنع العلاقات

الجزائرية-الفرنسية 1999-2013

الفصل الثاني: العوامل المتحكمة في صنع العلاقات الجزائرية- الفرنسية 1999-2013

تمهيد:

تصنع السياسة الخارجية العلاقات بين الدول، وذلك عن طريق مؤسسات وهيئات فاعلة في الدولة، حيث يحدد نظام الدولة وقوانينها عملية صنع القرار قي السياسة الخارجية، كما تتأثر هذه الأخيرة بالإضافة الى المحددات الداخلية بالعوامل الخارجية، حيث تترجم السياسة الخارجية الى مواقف و أداء من خلال وسائل اقتصادية، سياسية ،ثقافية واجتماعية.

من خلال هذا الفصل سنتطرق الى عملية صنع العلاقات الجزائرية الفرنسية، من خلال المؤسسات والمؤثرات الداخلية والخارجية بالإضافة لوسائل إدارة هذه العلاقات .

المبحث الأول:دور المؤسسات الرسمية في ادارة العلاقات الجزائرية –الفرنسية

المبحث الثاني:دور العوامل الخارجية في توجيه العلاقات الجزائرية –الفرنسية

المبحث الثالث:وسائل إدارة العلاقات الجزائرية –الفرنسية

المبحث الأول:دور المؤسسات الرسمية في ادارة العلاقات الجزائرية الفرنسية

تُحدد عملية صنع القرار في الدول بالرجوع الى شكل النظام السياسي الذي تتبناه الدولة، فهذا الأخير يحدد المؤسسات الفاعلة في الدولة وصلاحياتها، كما يضمن مبدأ الفصل بين السلطات.

تتبنى كل من الجزائر وفرنسا النظام شبه رئاسي، ويعرف هذا النظام على أنه " النظام شبه الرئاسي أو ما يعرف أيضا بالنظام الرئاسي–البرلماني هو نظام خليط بين النظام الرئاسي و البرلماني، يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شريكان في تسيير شئون الدولة، وتوزيع هذه السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يختلف من بلد إلى آخر، ويختلف هذا النظام عن النظام البرلماني في أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من قبل الشعب، ويختلف عن النظام الرئاسي في أن رئيس الوزراء مسئول أمام البرلمان ويستطيع البرلمان محاسبته وعزله اذا أراد ".[1]

و الأنظمة شبه الرئاسية تقوم على دستور يشمل قواعد يتميز بها عن النظام البرلماني و قواعده سائدة في المجتمع ، فهي تقرر في دساتيرها انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب و هو يتمتع بسلطات خاصة ، و كذا وجود وزير أول يقود الحكومة التي كما ذكرنا يستطيع البرلمان إسقاطها، فهو كما ذكرنا سالفا نظام مختلط يجمع بين النظامين البرلماني و الرئاسي .[2]

---

[1] سعيد بوشعير: **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، ج2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1994 ص 195

[2] المرجع نفسه، ص195.

انطلاقا من تعريف محمد السيد سليم للسياسة الخارجية "أنها برنامج العمل العلني، الذي يختاره الممثلون الرسميون للدولة، من مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[1].

يعطي هذا التعريف الطابع الرسمي لسياسة الخارجية، وعليه في دراستنا للعلاقات الجزائرية الفرنسية، لابد من دراسة المؤسسات الرسمية، الفاعلة في عملية صنع القرار السياسي في الجزائر وفرنسا، وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

المطلب الأول:السلطة التنفيذية

أكد أبرز المنظرين منذ القرن 18م أنّ السلطة التنفيذية هي المخول لها، بشكل مباشر التصرف في الشؤون الخارجية للدول، اذ تعتبر القوة الأكثر نفوذا في ميدان السياسية الخارجية، وذلك بالنظر الى طبيعة السياسة الخارجية المتسمة بعد اليقين وسرعة التغيير، التي تجعل النظم السياسية تتجه الى اعطاء السلطة التنفيذية، دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف الدولية المتغيرة.[2]

أولا: الجزائر

لعبت السلطة التنفيذية دورا محوريا في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، منذ الاستقلال، الأمر الذي نصت عليه الدساتير الأربعة 1963، 1976، 1989، 1996،في المقابل سيطرت مؤسسة الرئاسة على عملية صنع القرار الخارجي، حيث يظهر وزير الخارجية بمظهر المنفذ لسياسات التي ترسمها مؤسسة الرئاسة.

---

[1] أحمد النعيمي: **السياسة الخارجية**،دار الزهران، عمان،2009،ص22.

[2] سليم محمد السيد:**تفسير السياسة الخارجية**،ط2، مكتبةالنهضة المصرية، القاهرة،1998 ،ص 454.

حدد الدستور الحالي في المادة 3/77 على أن رئيس الجمهورية "يقرر السياسة الخارجية للأمة "، من خلال المادة يبدو أن الجهة الوحيدة المؤهلة لتقرير السياسة الخارجية، بأبعادها المختلفة بدء من بالإعداد، القيادة، التوجيه، المتابعة والإبرام والمصادقة، هي رئيس الجمهورية لأنه مجسد وحدة الأمة وسيادتها والمعبر عن سلطة الدولة، بإعتباره منتخب من قبل الشعب.[1]

انتخب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 أفريل 1999، رئيسا جديدا للجمهورية الجزائرية، عقب انتخابات رئاسية كان الرئيس اليامين زروال، قد أمر بإجرائها قبل انتهاء عهدته الرئاسية، والتي فاز بها المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 70%.

أعطى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دفعا قويا لسياسة الخارجية، من خلال الإهتمام بالقضايا الخارجية، حيث أكد :" أما على الصعيد الدولي، لقد قطعت على نفسي عهدا مسؤولا باسترجاع كرامة المواطن الجزائري أينما طرحت، ومكانة بلادي في العالم بما يستحق، وكما ينبغي لها أن تكون "[2].

انعكس التغيير في الهرم السلطة في الجزائر، و النفس المعطى للسياسة الخارجية، على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

فور اعتلاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة في الجزائر، دخلت العلاقات الجزائرية الفرنسية في فترة توتر، على إثر موقف فرنسا من الانتخابات الرئاسية في الجزائرية سنة 1999، حيث أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية قلقها العميق حيال الظروف التي جرت فيها

---

[1] سعيد بوشعير: **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996-السلطة التنفيذية-**،ج3، ط2، ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013،ص146.

[2] ابراهيم الرماني: **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة1999-2003**،ط1،منشوراتANEP ، الجزائر ، 2003 ،ص34.

الانتخابات[1]، واعتبرت أن هناك فجوة بين الآمال التي كانت معلقة على الانتخابات الجزائرية، وبين ما حدث في النهاية، وقد اعتبرت الجزائر الموقف الفرنسي تدخلا في الشؤون الداخلية حيث صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: " إني أرفض أي تدخل فرنسي في شؤوننا فلا وصاية ولا حماية ولا أحكام ولا دروس، وعلى فرنسا أن تكف عن دس أنفها في شؤون الجزائر الداخلية ...".[2]

أراد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كسر الجمود في العلاقات الجزائرية الفرنسية، ابتداء من اللقاء مع الرئيس جاك شيراك في الرباط على هامش تقديم واجب العزاء الملك المغربي الحسن الثاني، حيث كانت اللبنة الأولى للعودة الدفء للعلاقات الجزائرية الفرنسية[3]، بعدها قام بزيارة رسمية الى فرنسا سنة 2000، كانت الزيارة فرصة لتحسين العلاقات الجزائرية الفرنسية وطرح العديد من القضايا سياسية، اقتصادية، بالإضافة الى ملف الحركى وواجب الذاكرة.

طبع على الموقف الجزائري من خلال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إرادة سياسية لبناء علاقات ايجابية وجيدة، حيث صرح عبد العزيز بوتفليقة: "... عندما تفكر بصوت عال في باريس، سيسمع الآخرون صدى صوتك واضحا في الجزائر... وتستطيع القول بأن العكس صحيح.."،[4] ويوضح التصريح مدى رغبة الطرف الجزائري في دفع العلاقات الجزائرية الفرنسية . كما أبدى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بناء علاقات استثنائية، لا عادية بل خارقة للعادة، وقد وصل عدد الزيارات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى فرنسا سنة 2003

---

[1] أحمد مهابة: عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة، **السياسية الدولية**،ع 137،مصر،1999،ص24.

[2] المرجع نفسه،ص204.

[3] نصر القفاص: **كنت في الجزائر**،ط1،منشورات ANEP،الجزائر،2000،ص316.

[4] المرجع نفسه،323.

أربع زيارات رسمية، تم من خلالها وضع العلاقات بين البلدين على مسار التعاون وتبادل المنافع.

أما بالنسبة لوزير الخارجية ففي الأيام التي يكون فيها متسع من الوقت، يمكن للحكومة أن تترك أمور السياسة الخارجية إلى حد كبير في يد وزير الخارجية، لكن مثل هذه الأيام ولت[1]، بالنسبة للجزائر يفهم من محتوى الدستور أن وزير الخارجية منفذ للسياسية الخارجية لا غير، حيث أن رئيس الجمهورية يفتح المجال لمناقشة السياسة الخارجية، لكنه لا يتولى شخصيا الحضور أو إدارة النقاش، حيث ينهض بذلك الوزير المختص[2]، بالإضافة الى ذلك فإن دستور 1963 يقر بأن الاقتراح بخصوص الدبلوماسيين يبادر به وزير الخارجية، أما ما انتهى إليه التطور يعفي وزير الخارجية من ذلك[3]، وفيما يخص مكانة ودور وزير الخارجية في صنع العلاقات الجزائرية الفرنسية، فاستحواذ رئيس الجمهورية منذ 1999 على السياسة الخارجية بما فيها العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وضعت وزير الخارجية على الهامش في يخص وضع القرارات.

ثانيا: فرنسا

يحتل الجهاز التنفيذي في حكم الجمهورية الخامسة، المكانة الرئيسية في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، ويلعب رئيس الجمهورية الدور الأساسي في ذلك، لما يتمتع به من صلاحيات متعددة منحها اياه دستور1958، والتي زادت من صلاحياته على حساب السلطة التشريعية، وقد أصبحت السياسة الخارجية شيئا فشيئا مجالا خاصا برئيس الجمهورية، والذي ترسخ مع تعديل الدستور 1962 و 2008.

---

[1] مارش بيتر :**صنع السياسة الخارجية والمهارات الدبلوماسية**،تر :المركز الثقافي للتعريب والترجمة،دار الكتاب ، الجزائر ،2009،ص170.

[2] عبد الله بوقفة:**أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري**،دار هومة ،الجزائر ،2002،ص379.

[3] المرجع نفسه، ص380.

وقد بّرر المشرع الفرنسي استحواذ رئيس الجمهورية على مجال السياسة الخارجية، على خلفية أن الرئيس المسئول عن السير المنظم للسلطات العامة، والضامن لاستمرار وبقاء الدولة، واستقلالها الوطني وعدم المساس بإقليمها، والساهر على احترام اتفاقياتها، ومعاهداتها الدولية.[1]

بالنسبة للعلاقات الجزائرية الفرنسية، فالثابت في السياسة الفرنسية أنّ الرؤساء المتعاقبون على الدولة الفرنسية، يتمسكون بالإنفراد الشخصي في إدارة ملف الجزائر.[2]

تزامن مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم في الجزائر، مع تولي الرئيس جاك شيراك سدة الحكم في فرنسا، وقد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية محطات تقارب نتيجة العلاقات الشخصية الحسنة بين كل من شيراك وبوتفليقة[3]، غير أنها لم تخلو من الخلافات التي بدأت فور اعتلاء بوتفليقة الحكم في الجزائر، على خلفية التأخر المسجل في رسالة التهنئة، وهو ما يخالف الأعراف الدبلوماسية بين البلدين، بالرغم تأكيد الرسالة على ضرورة تحسين العلاقات وتمسك فرنسا بعلاقات الصداقة مع الجزائر.

قام الرئيس شيراك بثلاث زيارات رسمية الى الجزائر سنة2001، 2003، 2004، بهدف دفع العلاقات الجزائرية الفرنسية، وقد أثمرت الزيارات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا

---

[1] صالح سعود: مرجع سبق ذكره،ص141.

[2] محمد لمين حبيلة:**العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999-2009**،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر3 ،الجزائر2010،ص62.

3 Aomar Baghzouz : Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation , sur :

anneemaghreb.revues.org (vendredi 17 octobre 2014) .

بتوقيع "إعلان الجزائر" سنة 2003، ويعد إعلان الجزائر ممن بين أهم الاتفاقيات التي وقعت بين الجزائر وفرنسا، وقد حمل الإعلان أربعة محاور رئيسية تضمنت التفاهم والتنسيق على المستوى السياسي، والشراكة على المستوى الإقتصادي، كما نص الإتفاق على التعاون الثقافي، بالإضافة الى ذلك يعد محور التعاون الإنساني وتنقل الأشخاص أهم ماجاء به الإعلان، نظرا لارتباطه بالعامل البشري المتمثل في الجالية الجزائرية الكبيرة في فرنسا.[1]

في المقابل انعكس ملف الحركى وتمجيد الاستعمار بالسلب على الحركة الإيجابية التي عرفتها العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث أثارت وضع نصب تذكاري لتخليد الجزائريين الذي حاربوا مع فرنسا 1952-1962 ردود فعل قوية في الجزائر، وقد زادت تصريحات شيراك حول ملف الحركى "... إنّ فرنسا لم تتمكن عشية مغادرتها للجزائر، من أن تمنع البربرية التي راح ضحيتها الحركى وعائلاتهم، لم تستطع إنقاذ ابنائها".[2]

الجزائر من جهتها لم يكن لها رد رسمي على الموقف الفرنسي، غير أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان قد عبر عن موقف الجزائر من الحركى، عندما وصفهم "مثل الذين تعاونوا مع النازية ضد فرنسا ".[3]

ضف الى ذلك مسألة التبادل الإتهامات بالتآمر بقيت عالقة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، فالجزائر ترفض تصديق كل صيغ النفي الفرنسية التي تكذب تدخلهم في الشأن الداخلي، بينما يشكك الجانب الفرنسي في قدرة الأنظمة الجزائرية المتعاقبة على تحقيق الاستقرار. مثال على ذلك أحداث منطقة القبائل في2001، حيث تبادل التهم السابقة، كما

---

[1] إعلان الجزائر(الجزائر فرنسا) الوارد في:

www.ambafrance.dz.org , (2015-01-17)

[2] نصر قفاص:مرجع سبق ذكره،ص330.

[3] المرجع نفسه،ص 331.

لعبت قضية عودة الطيران الفرنسي للعمل في الخط الجزائري، عندما تمسك الطرف الفرنسي بأن يتكفل بإجراءات الأمن في مطار هواري بومدين، جاء الرفض حاسما من الرئيس الجزائري " ...لا مجال للتفاوض على سيادة الجزائر..."

سنة 2005 كانت محطة مهمة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، خاصة بعد مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون 23فيفري 2005 الممجد لإستعمار، حيث أطاحت الخطوة الفرنسية بالمحاولات الفرنسية تحسين العلاقات الثنائية، وقد انعكس هذا القانون على الموقف الجزائري، حيث أعلنت الجزائر تأجيلها لإمضاء معاهدة الصداقة.

أما الرئيس ساركوزي الذي جاء الى السلطة في 2007، كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية متأثرة بمخلفات مرحلة شيراك: قانون تمجيد استعمار، الغاء اتفاق الصداقة، وقد ظهر ساركوزي بموقف الرافض لاتفاقية الصداقة والاعتذار[1]،حيث صرح " بأن الصداقة ليست بحاجة للنقش على الرخام" ، ويمكن ارجاع موقف ساركوزي الى ايديولوجية حزبه "الإتحاد من أجل الحركة الشعبية"، والذي كان وراء قانون تمجيد الاستعمار.

في المقابل أعطى ساركوزي للجزائر مكانة أولية في منطقة المغرب العربي على حساب المغرب، حيث استهل أولى خرجاته الرسمية خارج الإتحاد الاوروبي الى الجزائر سنة 2007، وكانت مسألة الإعتذار أول الملفات التي حركت العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث صرح ساركوزي خلال زيارته "... لم آت للجزائر من أجل الإعتذار...مايهم هو إعطاء الشراكة الثنائية مضمون ملموس"[2]، من خلال هذا التصريح يلاحظ تغير الخطاب الرسمي

1Aomar Baghezouz : la relation Algéro-Française exemple d'une relation du partenariat nord-sud en Méditerraneé ?, N55,**du devenir Méditerranéen**, Rayonnement du CNRS,farnce,2010, P 30 .

[2] محمد لمين حبيلة:مرجع سبق ذكره، ص89.

اتجاه الجزائر، حيث تشير نظرة ساركوزي الى العلاقات الثنائية، الى ضرورة تجاوز الماضي وتفعيل البعد البراغماتي، حيث صرح ساركوزي " نريد بناء علاقات تتجاوز خلافات الماضي"، فكان الرد الجزائري المتمسك بالاعتذار حيث صرح بوتفليقة " الجزائر تريد مستقبلا على قاعدة الماضي".[1]

أعطى ساركوزي للجزائر مكانة أولية ضمن استراتيجته المتوسطية حيث خاطب نظيره الجزائري" الى بناء الاتحاد المتوسطي، على أساس الصداقة الجزائرية الفرنسية"، وقد كان الرد الجزائري ضرورة أن تكون الجزائر الشريك المفتاح الى افريقيا، وتجاوز النظرة التقليدية للعلاقات مع المستعمرات السابقة، التي حكمت السياسة الفرنسية في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة، وعليه يظهر المشروع المتوسطي الجديد بثنائية باريس– الجزائر.[2]

سرعان ماعادت العلاقات الجزائرية الفرنسية الى الجو المشحون خاصة بعد اقدام فرنسا سنة 2010 الى وضع الجزائر في قائمة البلدان المهددة للأمن الجزائري[3]، الأمر الذي اعتبرته الجزائر جريمة في حق دولة تبذل جهود معتبرة لمحاربة الإرهاب والتطرف.

لم تعرف العلاقات الجزائرية الفرنسية تقدما في فترة ساركوزي نتيجة مواقف هذا الأخير من الجالية الجزائرية، بالرغم من رغبة الرئيس الفرنسي في بناء علاقات على أسس المنفعة المتبادلة، حيث صاحبه زيارته الى الجزائر 150 رجل أعمال، غير أن الجزائر لم تلحظ تغير في السياسة الفرنسية السابقة، حيث صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "إن زيارة ساركوزي بينت أن فرنسا لا تريد إلا الحصول على أكبر عدد العقود، على حساب الاستثمارات في الجزائر".

---

[1] عصام بن شيخ: مرجع سبق ذكره.

1 Aomar baghezouz : la relation Algéro-Française exemple d'une relation du partenariat nord-sud en Méditerraneé ? op,cit ,p 33 .

[3] Ibid , p34.

وضعت العلاقات الجزائرية الفرنسية، خلال بداية عهدة الرئيس فرانسوا هولاند على درب التفاهم والتقارب، حيث كان اعتراف فرنسا الرسمي بالمجازر التي تعرض لها مئات الجزائريين في 17 اكتوبر 1960 بباريس، والتي عبر عنها هولاند خلال الحملة الانتخابية منعرجا حاسما في العلاقات الثنائية، بالرغم الانتقادات التي تعرضت لها المبادرة.

عبرت زيارة فرانسوا هولاند الى الجزائر في 2012 بعد دعوة من الرئيس بوتفليقة، عن التقارب الفرنسي الجزائري، وقد أكد هذا المنحى ابرام سبعة اتفاقيات تعاون وتوقيع الرئيسين على بيان الجزائر حول الصداقة والتعاون[1] ، وقد عبر فرانسوا هولاند عن وجهة نظرة براغماتية نفعية حيث صرح : " أود أن أقيم مع الجزائر شراكة استراتيجية على أسس متساوية".[2]

أما مسألة الذاكرة فقد تم التطرق إليها خلال زيارة هولاند للجزائر، حيث اعترف أمام أعضاء غرفتي البرلمان الجزائري بالطابع الجائر للنظام الاستعماري الذي تسبب في معاناة الشعب الجزائري، مذكرا في هذا السياق بمجازر سطيف، قالمة وخراطة سنة 1945، والتي تظل كما قال : "راسخة في ضمير الجزائريين وكذلك الفرنسيين"، وأنّ الحقيقة "يجب أن تقال حول الظروف التي انعتقت فيها الجزائر من النظام الاستعماري... ومن المهم جدا القول إنها ليست قيمنا التي طبقت".[3]

أما ما يخص الاعتذار فقد سلك هولاند نهج أسلافه حيث صرح " لست هنا لإبداء الندم أو الاعتذار....يجب أن لايمنعنا الماضي من بناء المستقبل".

يظهر من خلال ما سبق تأثير مؤسسات الرئاسة، في صنع العلاقات الجزائرية الفرنسية، بالنظر لصلاحيات التي منحها اياه الدستور.

---

[1] مليكة خلاف: نشاط الدبلوماسية الجزائرية ،حركية نوعية تواكب تحركات العالم ،الوارد في:
www.aldjadidonline.com (14-03-2015) .

[2] هولاند في الجزائر، الوارد في:
alarabiya.net/articles (16-02-2015).

[3] مليكة خلاف: المرجع نفسه.

بالنسبة لوزارة الخارجية في فرنسا تكمن مهامها في تجميع المعلومات القادمة من البعثات الدبلوماسية وإرسال التوجيهات اليها، وتمثيل فرنسا في الخارج وتطوير علاقاتها بهدف تحقيق مصالحها، وتعود مكانة وزير الخارجية الى ماضيه الدبلوماسي، وثقة شخصيته وثقة الرئيس به [1]، على غرار برنار كوشنار حيث عرفت العلاقات الجزائرية فرنسا في فترته تراجعا بسبب تصريحاته حول العلاقات الثنائية " بأن العلاقات الفرنسية الجزائرية لا يمكنها أن تتحسن إلا برحيل النخبة الجزائرية المرتبطة بالاستقلال والتي حاربت فرنسا في الجزائر" ، وعلى إثر ذلك تأجلت زيارته الى الجزائر[2]، كما تعود الى مدى خبرة وتحكم في ملف العلاقات بين البلدين على غرار هوبير فيدرين في عهد شيراك، حيث بذل جهدا كبيرا من أجل تنقية الأجواء بين باريس والجزائر.

المطلب الثاني: السلطة التشريعية

يتفاوت دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية من نظام لآخر طبقا لماهية النظام السياسي، فالنظام البرلماني رغم إظهاره للبرلمان كصانع للسياسية الخارجية فان الواقع في النظام البرلماني يتجه نحو إعطاء مجلس الوزراء الدور الحاسم في صنع السياسة الخارجية، أما النظام الرئاسي فإنه يعطي السلطة التشريعية دورا واقعيا في صنع السياسة الخارجية، عموما هناك إجماع على أن الهيئة التشريعية تلعب دورا محدودا في عملية صنع السياسة الخارجية.

أولا : الجزائر

من الناحية الدستورية تمنح السلطة التشريعية دورا محدودا في السياسة الخارجية حسب المادة 130 من الدستور الحالي" يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناءا على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس احدى الغرفتين"، أما المادة 131" يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد

---

[1] سعود صالح: مرجع سبق ذكره،148ص.

[2] مصطفى صايج: التوتر الجزائري الفرنسي هذه اسبابه،الوارد في :

libya-2.blogspot.com(05-02-2015).

والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي ترتب عليها نفقات غير واردة بعد ان توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة"[1]

من خلال هذه المادة فإن الميثاق والتصريح لايرد أمرها الى البرلمان لكونها ليست معاهدة، مما يضيق هامش البرلمان في السياسة الخارجية، بالإضافة الى فالثابت أن الاتجاه السائد حاليا يأخذ بالاتفاق الدولي المبسط، ومرد ذلك لكي تتحاشى الهيئة التنفيذية تدخل البرلمان في هذا المجال، وهو أخذ به الدستور الجزائري ضمنيا، بغرض انفراد السلطة التنفيذية بصنع السياسة الخارجية.[2]

فيما يخص العلاقات الجزائرية الفرنسية ونظرا لمحدودية صلاحية البرلمان في صنع السياسة الخارجية، لا يلعب البرلمان بغرفتيه دورا مهما في صنع العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة بعد اقدام 125 برلماني اقتراح تجريم الاستعمار، الذي حدد في مادته 18" يبقى مستقبل العلاقات بين البلدين، مرتبط باعتراف فرنسا بجرائمها، وتقديم اعتذار للشعب الجزائري، وتعويض الأضرار المادية والمعنوية التي تسببت فيه الفترة الاستعمارية"[3]،وقد عطل المشروع لاعتبارات قانونية ودبلوماسية.

ثانيا : فرنسا

لم يمنح الدستور الفرنسي صلاحيات للجهاز التشريعي، في مجال السياسية الخارجية، سوى ما يتعلق بمراقبة المعاهدات والاتفاقيات، من حيث مخالفتها للدستور، وعليه يمكن القول أن البرلمان الفرنسي مراقب للسياسة الخارجية[4]، حيث يلعب على وتر سحب الثقة من الحكومة، فيما يخص العلاقات الجزائرية الفرنسية كان قانون 23 فيفيري 2005،

---

[1] عبد الله بوقفة: مرجع سبق ذكره، ص 379.

[2] المرجع نفسه، ص364.

3 Aomar Baghzouz : Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation , op,cit.

[4]منيرة بلعيد: مرجع سبق ذكره،ص 46.

الذي اقترحه نواب وصادق عليه البرلمان، يضرب في الصميم العلاقات الجزائرية الفرنسية، ونتيجة لذلك دخلت العلاقات بين البلدين في مرحلة تباعد وتأزم.

المبحث الثاني :دور العوامل الخارجية في توجيه العلاقات الجزائرية–الفرنسية

تتفاعل الدول مع المحيط الخارجي، ويلعب هذا الأخير دور في توجيه السياسات الخارجية لدول، لارتباط البعد الخارجي لدولة لمصالحها الوطنية، وتعتبر منطقة المغرب العربي، الساحل الافريقي، ومنطقة المتوسط، المجال الجغرافي الذي تتلاقي و تتصادم فيه المصالح الجزائرية الفرنسية، وعليه كان لابد من تسليط من المواقف الجزائرية والفرنسية في قضايا هذه المناطق لقياس درجة التوافق أو التصادم بين الجزائر وفرنسا، وانعكاساتها على العلاقات الثنائية.

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية

عرف الدعم الجزائري لصحراء الغربية تراجعا خلال الأزمة الداخلية التي تعرضت لها الجزائر ما يقارب العشرية، ويعود تراجع الدعم الجزائري الى اهتمام الجزائر بالشأن الداخلي، خلال هذه الفترة قامت فرنسا بطرح وساطتها في قضية الصحراء الغربية، قابله رفض جزائري وصحراوي، لأن كل من الجزائر وحبهة البوليزاريو لم تتخطى التدخل العسكري الفرنسي ضد جبهة البوليزاريو سنة 1977، واتهمت الجزائر فرنسا بلعب دور الدركي في افريقيا، ورأت الجزائر التدخل العسكري الفرنسي تحالف فرنسي، مغربي موريتايني[1]، من جهتها أعربت فرنسا عن عدم نيتها التوسط في النزاع، بل مجرد طرح لحل النزاع وأردف شيراك قائلا "فرنسا لاتريد التدخل إلا إذا طلب منها ذلك وخاصة من طرف المغرب[2]"، وعليه يظهر الدعم الفرنسي العلني مع الطرح المغربي في حل النزاع، وهو ما لا يتوافق مع الطرح الجزائري لحل النزاع.

---

[1] مسعود شعنان: **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية**،اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر بن يوسف بت خدة، الجزائر ،2007،ص194.

[2] المرجع نفسه ، ص117.

منذ تولي الرئيس بوتفليقة الحكم، استرجعت قضية الصحراء الغربية مكانتها المحورية في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تدخل القضية الصحراوية في اطار الاهتمام بالقضايا التحريرية في العالم، بالإضافة الى دخولها في البعد الافريقي لسياسة الخارجية الجزائرية الذي أضحت له مكانة أولية ، خاصة بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وقد أكد بوتفليقة في عدة مناسبات عن تمسك الجزائر بمبدأ تقرير المصير، وبتطبيق قرارات الأمم المتحدة و الالتزام بالشرعية الدولية، وقد عبر بوتفليقة على الموقف الجزائري من النزاع الصحراوي، في رسالة الى نظيره الصحراوي " الجزائر تؤيد حق الشعب الصحراوي ،في تقرير مصيره ، وأنها ليست طرفا مباشرا في النزاع، وأن الطرفين المعنيين هما المغرب و البوليزاريو " حركة التحرر المعترف بها في المحافل الدولية". ".[1]

سنة 2001 قدم الأمين العام للأمم المتحدة اقتراحا لحل النزاع الصحراوي تمثل في الاتفاق الإطار الذي كان فحواه تطبيق خيار الحكم الذاتي، أعطى هذا الإقتراح الجزائر دور الشاهد الى جانب موريتانيا، و أعطى فرنسا دور الضامن من أجل تعزيز التسوية وتحفيز تنفيذ الاتفاق، رفضت الجزائر المقترح لأنه يحضر لضم الصحراء الى المغرب، أما فرنسا قبلت لأنه يضمن استمرار تواجد الحليف المغربي، وسيطرته على جزء مهم من الصحراء الغربية، توضح المواقف السابقة لكل من الجزائر الى تباعد وجهات النظر في حل النزاعات الإقليمية، خاصة في ظل دعم فرنسا المغرب، والذي في حالة عداء مع الجزائر(مشاكل حدوددية، الصحراء الغربية) مما تفسره الجزائر تحالف فرنسي مغربي لإضعاف الجزائر في المنطقة.[2]

إنّ الدعم الفرنسي لأطروحات المغربية(الحكم الذاتي) ألقى بظلاله على العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 2006 "إنّ المساندة التي

---

[1] مسعود شعنان : مرجع سابق ،ص224.

[2] المرجع نفسه، ص 226.

يحظى بها المغرب من باريس في الملف الصحراوي غير مقبولة، وإنها من بين ما يعرقل معاهدة الصداقة بين الجزائر وفرنسا".[1]

المطلب الثاني:الإتحاد من أجل المتوسط

جاءت فكرة الإتحاد من أجل المتوسط، من قبل الرئيس ساركوزي خلال حملته الإنتخابية، حيث تحدث عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريق"إعادة التوحيد" ، مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة"، القائمة بحسب تعريفه تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين ضفتي المتوسط،[2] وبعد انتخابه طرح ساركوزي مشروع الإتحاد من أجل من المتوسط في المغرب، وبدأت الخطوات الأولى للإتحاد من أجل المتوسط في 2008 بروما بعد إجتماع ساركوزي مع رئيس الوزراء الاسباني، ورئيس الورزاء الإيطالي، الذي اختتم بنداء للإتحاد من أجل المتوسط.

تهدف السياسة الفرنسية من خلال الإتحاد من أجل المتوسط إلى:

- إعادة التوزان السياسة الفرنسية اتجاه المنطقة العربية، بإعادة منطقة المغرب العربي الى الواجهة بعد أن ركزت سياسة شيراك على منطقة الشرق الاوسط.
- الحد من الهجرة من خلال سياسة الهجرة الانتقائية.

أما الأهداف الرئيسية لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط:

بالإضافة الى المحاور الرئيسية لمسار برشلونة، أدرج الإتحاد من أجل المتوسط :[3]

- مكافحة تلوث مياه البحر.
- تدعيم البنى التحتية (الطرق البرية والبحرية).

---

[1] منيرة بلعيد : مرجع سبق ذكره،ص154.

[2] هاني الشميطلي: أوربا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل من المتوسط،**المجلة العربية للعلوم السياسية** ،ع19،اصدرات مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2008،ص142.

[3] هيغيل أنفيل موراتينوس: البحر المتوسط الماضي الحاضر والمستقبل،**الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**،تر FFPCA ،دار فضاءات للنشر والتوزيع،الأردن،2012،ص 37.

- خطة المتوسط للطاقة الشمسية (الطاقات البديلة).
- شبكة التعاون في مجال البحوث والتعليم العالي.

تم الإعلان عن الإتحاد من أجل من المتوسط في القمة التأسيسية التي عقدت في باريس في 14 جويلية 2008 برئاسة ساركوزي، وأبقت القمة على هياكل اتفاق برشلونة، وأضافت أمانة سر يتولاها ممثل دول جنوب، مع أمين سر مساعد من دول الشمال، أما الرئاسة هي رئاسة مشتركة، رئيس من دول الشمال ورئيس من دول الجنوب، يتم عقد قمة مرة كل سنتين.[1]

في إطار سياسته المتوسطية الجديدة أراد ساركوزي إحداث شراكة مع الجزائر من خلال تعزيز العلاقات الثنائية، وعليه دعى الجزائر الى لعب الدور الأساسي في مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط، وقد أبدت الجزائر استعدادها للمساعدة لإنجاح المشروع الذي أطلقه الرئيس ساركوزي وعلى إثر ذلك لعب هذا الأخير على ورقة التعاون الإقتصادي، خلال زيارته الرسمية الى الجزائر 2007 من أجل الترويج لسياسة الاتحاد من أجل المتوسط.

لمست الجزائر تناقض على مستوى الخطاب الرسمي الفرنسي، خاصة مايخص مسألة الذاكرة حيث ينطلق ساركوزي في معالجة هذا الملف من الإعتراف، لا للإعتذار، مما جعل العلاقات الجزائرية الفرنسية تدخل في مرحلة برود، فكان لابد من إعطاء الجزائر مكانة أولية في المشروع المتوسطي الجديد، لجر الجزائر الى القبول بالمشروع، حيث شهدت الجزائر إنزال دبلوماسي فرنسي كثيف(زيارة برنار كوشنار،الوزير الأول فرنسوا فيليون...).

مع إعلان عن تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط، تم إقصاء الجزائر من هياكل الإتحاد، خاصة ما يتعلق بالضفة الجنوبية والتي حظيت مصر برئاستها، تونس المقر

[1] هاني الشميطلي: مرجع سبق ذكره،ص161.

والمغرب الأمانة ويمكن إرجاع إقصاء الجزائر الى[1]عدم الإعتراف بدولة إسرائيل، وعامل الندية في قضية حرية تنقل الأشخاص(فرض التأشيرة على الفرنسيين).

لم يعقد الإتحاد من أجل المتوسط حتى سنة 2012 سوى قمة واحدة، بالنسبة لأهداف الإتحاد لم يتم تطوير أو تفعيل أي منها، مما جعل الرئيس بوتفليقة يمتعض من نتائج الشراكة المتوسطية، وقد أكد في نفس السياق وزير المالية الجزائري أن الجزائر تخسر من جراء الشراكة أكثر مما تربح.[2]

عبر مشروع الاتحاد من أجل المتوسط على استمرار السياسة الفرنسية نحو الجزائر، التي ترى ضرورة ربط الجزائر اقتصاديا وسياسيا بفرنسا، وكان الإتحاد مبادرة جديدة تخدم المصالح الفرنسية على حساب الجزائر.

المطلب الثالث: الأزمة في مالي

إنّ المخلفات الاستعمارية في إفريقيا، من صعوبة بناء الدولة، صعوبة الاندماج الاجتماعي والتطور الاقتصادي، أنتج مسببات عدم الاستقرار على غرار تنامي ظاهرة الانقلابات والحركات الانفصالية نتيجة الصراعات القبلية، الإثنية والجهوية، وفي نفس السياق واجهت مالي عشية استقلالها عجز عن بسط سيطرتها على جل أقاليمها[3] خاصة في ظل تشكل المجتمع المالي من إثنيات وعرقيات مختلفة، في المقابل عمدت الحكومات المالية لتبني سياسة الإقصاء والتهميش وفي بعض الأحيان أسلوب العنف، مما عزز النزعة الانفصالية لدى العنصر التارقي في الشمال، وكانت بوادر التمرد التارقي في السنوات الأولى للاستقلال غير أن الحكومة المالية نجحت في قمع تلك الحركات.

---

[1] محمد لمين حبيلة:مرجع سبق ذكره،ص98.

[2] عصام بن شيخ: مرجع سبق ذكره.

[3] عبد الرزاق خيري جاسم:الحركة الأزاودية في مالي وتكوين الدولة، مجلة الدراسات الدولية،ع57، الوارد في:
www .siyassa.org.eg (04-04-2015) .

عادت الحركات التمردية في شمال المالي الى الظهور بداية التسعينات، نتيجة عدم جدية الحكومات المالية، في ادماج القبائل الترقية في مسارات التنمية، مما عزز شعور الاقصاء والتهميش فكانت معظم التمردات مسلحة.

منذ البوادر الأولى للتمرد في مالي لعبت الجزائر دورا متقدما في حل النزاع، ويمكن تفسير السلوك الجزائري المتقدم في نزاع مالي، لعدة عوامل بداية من العامل الجغرافي المتمثل في شريط حدودي 1376، وما يترتب عنه من جهود لمراقبة الحدود، نظرا للطبيعة الصحراوية الصعبة، بالإضافة للعامل الإثني حيث تتشارك الجزائر مع مالي العنصر الترقي، بالرغم من اختلاف وضعية توارق الجزائر مع توراق مالي والنيجر[1](بسبب تمكينهم السياسي وادماجهم الإجتماعي)، بالإضافة الى العامل الأمني المتمثل في التهديدات في منطقة الساحل(الإرهاب، الجريمة المنظمة).

بالنسبة لفرنسا يعود الإهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل عامة ومالي خاصة، الى سياسية التعاون التي أطلقها شارل ديغول مع مستعمرات فرنسا السابقة، يظهر الإهتمام الفرنسي من خلال التواجد العسكري المتمثلة في القواعد العسكرية المنتشرة العديد من الدول الافريقية، ضف الى ذلك الحضور الثقافي من خلال منظمة الفرنكفونية[2] ، بالإضافة الى ذلك يعد العامل الإقتصادي أهم الدوافع الفرنسية للإهتمام بمنطقة الساحل، حثت تغطي المنطقة 30%من الإحتياجات الفرنسية من الموارد الأولية خاصة اليورانيوم.

---

[1] منصور لخضاري:الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر،**مجلة شؤون الأوسط**،ع143،مركز الدراسات الاستراتيجية،لبنان،2012،ص19.

1 J E Pondi : La coopération franco-africaine vue d'Afrique , **revue internationale et srtatigique**,Né25 ,2001,p 128.

تتمحور الجهود الجزائرية في حل النزاع المالي، في جل الوساطات التي بادرت بها الجزائر بداية من قمة جانت 1990[1]، مرورا بندوة الساحل 1993، وصولا الى اتفاق 2006 .

ومباحثات 2007 و2008، ويمكن تلخيص المقاربة الجزائرية لحل النزاع الى:

- جلب أطراف النزاع الى طاولة المفاوضات.
- إدماج القبائل الترقية وتنمية مناطق الشمال.
- التخفيف من التواجد العسكري بالشمال وتعزيز مراقبة الحدود.

تعد منطقة الساحل مجال تنافس وتصادم المصالح الفرنسية والجزائرية، ففرنسا عارضت كل جهود الوساطة خاصة اتفاق 1991، في المقابل ترفض الجزائر السياسة الفرنسية اتجاه النزاع في مالي خاصة ما يتعلق بالمساعدات العسكرية للحكومة المالية وقضية تحرير الرهائن الفرنسيين مقابل إطلاق سراح مطلوبين من العدالة الجزائرية[2] ، وهو ما يضرب الجهود الجزائرية لمحاربة الإرهاب في الساحل، كما تعد دفع الفدية و التفاوض مع الإرهاب، أكبر نقاط اختلاف بين الجزائر وفرنسا، في حين تبرره فرنسا لدواعي انسانية، تعده الجزائر مصدر تمويل للجماعات الإرهابية، و مايخالف المنظور الجزائري لحل النزاع المتمثل في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، التنمية، و الابتعاد عن التصعيد العسكري في شمال مالي.

تعود بوادر الأزمة الحالية الى الانقلاب العسكري في 2012، مما أحدث فراغ أمني ومؤسساتي في الدولة، استثمر في الوضع المتمردين التوارق بقيادة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، والتي تحالفت مع حركة أنصار الدين و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،

---

[1] أحمد شنة:**العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة المفاوضات الجزائرية**،ط1،مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص129.

[2] محمد الصالح:التدخل الفرنسي بالساحل غايته عزل الجزائر عن دورها الريادي، **جريدة المساء**،ع 4178،2010/11/11، ص04.

وقد ساهم سقوط نظام معمر القذافي في انتشار السلاح، وعودة المقاتيلن التوارق الى مالي بخبرة عسكرية معتبرة[1]في ترجيح الكفة للمتمردين.

أعلنت الحركة التمردية قيام دولة الأزواد في شمال مالي، غير أن الدولة الجديدة لم تلقى اعتراف دولي خاصة الجزائر وفرنسا، الجزائر من جهتها طرحت الحل السلمي لحل النزاع وقد بادرت بوساطة استجابت لها الحكومة المالية و الحركة التمردية الازوادية[2]، غير أن المفاوضات فشلت نتيجة انسحاب اياد اغ غالي زعيم حركة أنصار الدين من المفاوضات.

نتيجة لذلك تعالت الأصوات للتدخل العسكري، نتيجة تزايد أعمال العنف وسيطرة الجماعات الإرهابية على شمال مالي، فطالبت الحكومة المالية المجتمع الدولي بالتدخل العسكري، فجاء قرار الأمم المتحدة رقم 2071 للتدخل، و بالرغم من إعلان فرنسا سابقا عدم نيتها في التدخل العسكري، بررت فرنسا تدخلها أنه لم يأتي لخدمة مصالحها، وإنما استجابة لدعوة مالي والقرار الأممي، من جهتها الجزائر التي ترى في التواجد الفرنسي في منطقة الساحل أكبر عقبة لسعيها للهيمنة الإقليمية، كما تشتبه في تحالف فرنسي مغربي لاحتواء القوة الجزائرية[3]، استجابت للقرار الأممي للتدخل وفتحت أجوائها لطيران الفرنسي، وبررت الجزائر تغيير مواقفها الثابتة فيما يخص التدخل العسكري في المنطقة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، احترامها للقرار الأممي، والقرار المالي في الحل العسكري للأزمة.

---

[1] عبد الرزاق جاسم :مرجع سبق ذكره،ص ص9، 10

[2] الحاج ولد ابراهيم:**أزمة مالي انفجار الوضع في الداخل وتداعيات الإقليم**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،قطر 2012،ص06.

[3] أنوار بوخرص:**الجزائر والصراع في مالي،دراسات أوراق كارنيغي**،منشورات مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان ، 2012،ص 17.

المبحث الثالث : وسائل إدارة العلاقات الجزائرية– الفرنسية

المطلب الأول :الوسائل الاقتصادية

خصوصية العلاقات الجزائرية الفرنسية لا يحكمها الماضي والتاريخ فقط، بل تتأثر كذلك بالمصالح المتبادلة، فالبرغم من تأثر العلاقات الجزائرية الفرنسية بالأوضاع السياسية، فتتراجع لكن لا تنقطع.

أولا : المبادلات التجارية

تعد المبادلات التجارية أهم محاور التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا:

جدول06 : تطور المبادلات بين الجزائر وفرنسا بمليون دولار.[1]

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج المحروقات	35335	43468	21629	22398	21057	21057	58746
الصادرات من المحروقات	374663	592540	420805	355196	629700	592911	655693
مجموع الصادرات	409971	636070	442435	377593	650757	612418	574070
الواردات	461360	610378	615989	609967	711905	609204	625039

يوضح الجدول مكانة فرنسا في الاقتصاد الجزائري، حيث حافظت فرنسا على مكانتها الأولى في قائمة الزبائن، و احتلت سنة 2009 فرنسا المركز الأول كمصدر للجزائر، وتشير

[1] وسيلة بداد:**البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الحرب الباردة**،مذكرة ماستر في العلوم السياسية،المدرسة الوطنية للعلوم السياسية،الجزائر ،2014،ص39.

الأرقام لمدى ترابط العلاقات الجزائرية الفرنسية، وتضاعف حجم المبادلات التجارية بين البلدين أكثر من 3 مرات خلال 12 سنة .

تستورد الجزائر من فرنسا القمح، المواد الغذائية، السيارات والمعدات الكهربائية، ويمكن ارجاع ذلك لضعف القاعدة الزراعية والصناعية للجزائر.

تعود غلبة الطابع التجاري للعلاقات الإقتصادية بين البلدين لأسباب جغرافية، والتي شجعت و سهلت على الشركات الفرنسية تسويق منتجاتها الى الجزائر، غير أن الجزائر انتقدت السياسة الاقتصادية لفرنسا (الانحصار في التبادل التجاري دون الاستثمار).

نتيجة لذلك تراجعت مكانة فرنسا في الواردات الجزائرية كما يوضح الجدول التالي:[1]

جدول07: نسب فرنسا من الواردات الجزائرية.

السنوات	1999	2003	2007	2009
نسبة فرنسا%	22,8	23,9	16,7	15,7

اعتمدت الجزائر سياسة تنويع الشركاء الإقتصاديين، لتخفيف الضغط الفرنسي من أجل الحصول على هامش كبير للتحرك على المستوى الخارجي، وقد ساهم في فعالية السياسة الجزائرية انخفاض معدلات الديون الخارجية، كما يوضح الجدول التالي.

جدول07 الديون الجزائرية / مليار دولار.

[1] وسيلة بداد: مرجع سبق ذكره، ص40.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مجموعة الديون الطويلة والمتوسطة	22,44	22,54	23,20	21,41	16,48	5,06
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	
مجموعة الديون الطويلة والمتوسطة	5,28	4,84	4,35	3,90	3,26	

المصدر البنك الجزائري 2013.

لعبت فرنسا دور أساسي في مفاوضات الجزائر مع نادي باريس ولندن وصندوق النقد الدولي لدفع ديونها قبل موعد استحقاقها، وبرزت مساهمة فرنسا من خلال توقيع متعدد الجوانب مع نادي باريس للحكومات الدائنة سنة 2006.

أما ما يخص الواردات الفرنسية من الجزائر يوضح الجدول التالي.

جدول 08:نسب الواردات الفرنسية من الجزائر:

السنوات	2003	2005	2008	2011	2013
المحروقات	95,84	89,62	93,17	96,76	97,27
الأمونياك	0,89	0,68	1,70	1,59	1,40
الهليوم	0,83	0,74	0,69	0,58	0,57
التمر	0,37	0,32	0,69	0,58	0,57
سلع أخرى	2,43	8,64	4,08	0,87	0,54

المصدر:الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،مارس 2014.

تمثل الموارد الطاقوية في الوراردات الفرنسية من الجزائر % 91,38[1]، حيث تعد فرنسا الزبون الأول للجزائر في ما يخص الغاز المميع، حيث تغطي الجزائر 24[2]% من احتياجات فرنسا من الغاز، وقد استثمرت الجزائر التبعية الفرنسية للغاز الجزائري للخروج من

[1] فاطمة بيرم: مرجع سبق ذكره،ص116.

[2] المرجع نفسه،ص117.

الطابع التجاري للعلاقات الاقتصادية، من خلال مقايضة الغاز الطبيعي بالتكنولوجيا النووية[1] فقد صرح وزير الطاقة والمناجم السابق شكيب خليل قبل زيارة ساركوزي لوسائل الاعلام الجزائرية: " السلطات الفرنسية لديها تحفظات حول التطوير المدني للبرنامج النووي في الجزائر ، و لاحظنا فرقا في اطار المفاوضات مثلا عندما نتفاوض مع صيني يرحب بك، و تجلس لتتفاوض فيقترح عليك شيئا... في حين أن الفرنسي يقتصر كلامه على أشياء أخرى ..."، في الوقت ذاته تحصلت الجزائر على دعم أكبر من الو.م.أ لتطوير النووي المدني " و يلاحظ هنا قدرة الجزائر على توظيف ورقة تنوع الشركاء (الصين و الو.م.أ) و هو ما جعل ساركوزي يعلن في حملته الانتخابية و أثناء زيارته للجزائر شراكة بين غاز فرنسا و سونطاراك مع توسيع مجال التعاون النووي السلمي.[2]

ثانيا : الاستثمارت الفرنسية في الجزائر

بعد الخروج من الأزمة انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية تهدف الى الانعاش الاقتصادي، وكان من أهم الخطوات التي قامت بها الجزائر تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر، من خلال اطلاع المستثمر الأجنبي على الضمانات والتسهيلات التي تقدمه الجزائر، وأهم شيء التركيز على توفر الأمن ، وفي هذا الصدد صرح عبد العزيز بوتفليقة : "... واليوم حق لنا بأن الجزائر عادت وأصبحت طرفا فاعلا في المحافل الجهوية والدولية ...كما أصبحت قبلة يقصدها المستثمرون، بعد أن اطمأنوا لما توفره لهم من ظروف موالية للإستثمار".[3]

---

[1] مصطفى صايج : دبلوماسية الغاز الجزائري ..بين القوة و القدرة في :

sites-google.com/site/bouibia/bouigaz (23-0 3-2015).

[2] المرجع نفسه.

[3] ابراهيم الرماني :مرجع سبق ذكره،ص 94.

في نفس السياق قامت الجزائر بوضع عدة مراسيم قانونية، تهدف من خلالها للحفاظ على المصلحة الجزائرية، وفتح مجال الإستثمار في جميع القطاعات، ويعتبر قانون الإستثمار لسنة 2009، أهم قانون خاصة المادة 58، والتي تنص على الاستثمار الأجنبي في الجزائر سيكون على قاعدة 49/51، وقد أثار القانون جدلا واسعا خاصة لدى المستثمر الأجنبي الذي رأى في القانون تضييق على المستثمر، في حين الجزائر اعتبرته يخضع للمصلحة الوطنية.

فيما يخص الاستثمارات الفرنسية في الجزائر تعد فرنسا المستثمر الأول في الجزائر خارج المحروقات، وقد تعززت هذه المكانة من خلال ابرام اتفاق سنة 2002 يقضي بتحويل ما يقارب مليون اورو من الديون الفرنسية الى استثمارات.

وقد سجلت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر ارتفاع محسوس، وبلغت سنة 2003 الى مليار اورو، وسنة 2005 4مليار أورو، لتصل سنة 2009 لتمثل 15% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بقيمة 2,7مليار دولار، وقد قدرت الشركات الفرنسية في الجزائرسنة 2010 ب 430 شركة في جميع القطاعات، وتوفر الشركات حوالي 36 الف وظيفة[1]، أما سنة2013 وصلت الى 40 ألف وظيفة مباشرة.

تستثمر فرنسا في قطاع المحروقات، وفي سنة 2001 أبرمت شركة توتال مع سوناطراك اتفاق في مجال التنقيب والاكتشاف، كما يعد قطاع السيارات أهم قطاع للمستثمر الفرنسي في الجزائر من خلال شركات رونو، حيث أصبحت هذه الشركة أول ممون للجزائر سنة 2004، كما تستثمر فرنسا في قطاع التغذية، والأدوية،وبذلك أصبحت ثاني مستثمر في الجزائر بعد الولايات المتحدة الأمريكية،[2]

---

[1] تصريح السفير الفرنسي كزافييه دريانكور للجريدة الشروق: الوارد في :

www.djazairess.com/echorouk (03_03_2015).

[2] les relations économiques franco-algérienne :dans :

www.ambafrance.dz.org (03-03-2015) .

ويوضح الجدول التالي الاستثمارات الفرنسية في الجزائر:

الجدول09:الاستثمارات الفرنسية في الجزائر(2003-2013) بالمليون دولار:[1]

السنة	2003	2006	2010	2011	2012	2013
القيمة	51	295	210	241	211	1,9مليار

إنّ تذبذب الاستثمار الفرنسي في الجزائر، ترده فرنسا الى عدم الإستقرار التشريعي فيما يخص مجال الاستثمار، كما يُبرز قطاع الاستثمار الخلافات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، في حين تصر الجزائر على تحويل الاستثمار الأجنبي في الجزائر الى قطاع مساهم في التطور الاقتصادي، غير أن السياسة الاقتصادية الفرنسية لم تستطع تجاوز النظرة القديمة الى الجزائر، على أنها سوق للمنتجات الفرنسية وهي نظرة التي تنتقدها الجزائر فرغبة الجزائر هي اقامة شراكة حقيقة تتجاوز أطر التعاون السابقة، وعليه الجزائر عمدت الى انتهاج سياسة تنويع الشراكاء، من أجل جر الطرف الفرنسي الى الاستثمار الإيجابي في الجزائر.

المطلب الثاني: الوسائل الثقافية والاجتماعية

أولا:الجوانب الثقافية

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية، فيما يخص الثقافة تقدما بعد انتهاء الأزمة الأمنية في الجزائر، خاصة بعد ما باشرت فرنسا سياسة الإنفتاح، من خلال إعادة فتح المراكز الثقافية في الجزائر : الجزائر العاصمة 2000، وهران و عنابة 2002، قسنطينة سنة 2005، وافتتاح ثانوية الكسندر دوماس الدولية 2002.

ونتيجة لهذا الدفع للعلاقات الثقافية شكلت سنة الجزائر بفرنسا، أهم تظاهرة ثقافية بين البلدين، وحسب الحكومة الفرنسية تأتي المبادرة في اطار بعث العلاقات الثقافية، التي

[1] وسيلة بداد:مرجع سبق ذكره،ص54.

تراجعت بسبب الأزمة الأمنية في الجزائر، أما الجزائر أرادت من خلال هذه التظاهرة تحسين صورة الجزائر في الخارج، خاصة بعد ما شوهت وسائل الإعلام الدولية صورة الجزائر خلال الأزمة الأمنية، وقد أقيمت عدة تظاهرات ثقافية وفنية في كلا البلدين، فحسب هارفر بورجر رئيس التظاهرة فهناك حوالي 100 مدينة فرنسية استضافت اكثر من 300 تظاهرة ثقافية خلال سنة.[1]

الجزائر من جهتها أعطت للبعد الثقافي مكانة متميزة، ظهر ذلك من خلال المرونة التي تعاملت بها الجزائر مع المنظمة الفرنكفونية، فالجزائر وبالرغم من عدم دخولها المنظمة، شارك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عدة قمم بداية من قمة بيروت 2002، ثم قمة واغادوغو 2004، فقمة كيبيك 2008، وينظر للجزائر في المنظمة الفرنكفونية " كضيف فوق العادة" .[2]

إنّ الدينامكية التي عرفتها العلاقات الثقافية الجزائرية الفرنسية، سرعان ما اصطدمت بالخلافات التاريخية بين البلدين، والتي وصلت لحد التأزم سنة 2005، من خلال قانون 23 فيفيري .

يعد قانون 23 نشاط متوازي بين اليمين المتطرف في فرنسا، واللوبيات النافذة في فرنسا (الأقدام السوداء،الحركى،وقدماء المحاربين)، من أجل تمجيد السياسة الفرنسية في مستعمراتها، والاعتراف بتضحيات هذه الفئات، وتعود جذور هذا القانون الى سنة 2002 حين تم انشاء لجنة وزراية خاصة للنظر في مطالب (الأقدام السوداء،الحركى،وقدماء المحاربين)، خلصت هذه اللجنة الى وضع اقتراح تم تكليف حزب الاتحاد من الحركة الشعبية، طرحه أمام البرلمان وقد لعب هذا الحزب دور في تسريع المصادقة عليه .

---

[1] Louis aggoun et Jean baptiste : **Françalgérie crimes et mensonges d,état** ,éditions la découverte , France , 2005,p 659 .

[2] Ibid, p654 .

ينص هذا القانون في مادته الأولى" تعبر الأمة عن عرفاها للنساء والرجال الذين شاركوا في المهمة التي أنجزتها فرنسا في مقاطعاتها السابقة بالجزائر، تونس، المغرب، الهند الصينية..."[1]، من خلال المادة تظهر النظرة الاستعمارية، التي سادت خلال القرن الثامن عشر حيث أطلقت الدول الأوروبية، على الحركة الاستعمارية "المهمة الحضارية"، التي عادت أو التي لم تذهب من الضمير الفرنسي، في اعتبار الجزائر لم تكن موجودة، وإنما الفترة الاستعمارية هي من أوجدت ما يسمى بالجزائر، وقد نصت المادة الرابعة قبل الغائها على إدراج برامج تبرز ايجابيات الحقبة الاستعمارية من تاريخ فرنسا، وهي خطوة تسعى منها الى تزوير التاريخ وطمس الحقائق.

عصف القانون الممجد للاستعمار بالعلاقات بين البلدين، وكاد أن يؤدي الى التباعد، فجاء الرد من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على قانون 23فيفري "وقاحة وقلة وحياء"[2]، كما عرفت الأوساط الجزائرية من أحزاب، صحافة، باحثين غضب و امتعاض، خاصة أن القانون يمس أيضا تاريخ الأمة الجزائرية، ويتجاوز معاناة الجزائريين وتضحياتهم.

ثانيا:الجوانب الاجتماعية.

يرتبط مشكل الهجرة بين الجزائر وفرنسا، إلى جانب الجالية المقيمة في فرنسا، ظهر الى السطح الهجرة غير شرعية بكل أنواعها (المستوفين مدة إقامتهم، الحراقة، المخالفين لشروط الخروج من الوطن)[3]، الاحصائيات2007 الى وجود 4000 مهاجر جزائري غير شرعي بفرنسا، وبلغ عدد المهاجرين الشرعيين سنة 2006، 474290 مهاجر بعدما كانت

---

[1] جيلالي بشلاغم:مرجع سبق ذكره،127.

[2] كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: الافتتاحية للملتقى الدولي حول نشأة وتطور الجيش الوطني،02 جويلية 2005،الوارد في:

www , mae,dz ,(07-03-2015).

[3] Mohamed saib mussete : Algérie migration, marché de travail et développement ,sur **www.ilo.org/inst/migration**, (23-04 .2014).

سنة 1999، أي بإرتفاع قُدر 20[1]%، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع الى عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين منذ 1999، والتي ارتفعت الى 145000 ألف تأشيرة، بعدما انخفضت سنة 1995، إنّ ارتفاع حصة الجزائريين في تأشيرة الدخول الى فرنسا، يعود الى التفاهم الذي طبع على العلاقات بين البلدين في عهد شيراك، وقد وصل عدد المواطنين الذين استفادوا من التأشيرات الى 180 ألف مواطن سنة 2000.

عرفت سنة 2007 صعود اليمين الى السلطة، بانتخاب ساركوزي رئيس لفرنسا، وعلى إثر ذلك تغير الخطاب الرسمي اتجاه الهجرة والجالية، فساركوزي ومن ورائه اليمين المتطرف المعادي للجاليات العربية والمسلمة لفرنسا، قد صاغ عدة سياسات تهدف الى تقليص عدد المهاجرين ابتداءا تأشيرات الاستقبال والادماج سنة 2007، بالإضافة الى الهجرة الانتقائية، تصب هذه القرارات في فحواها الى وضع شروط ضيقة لاستقبال المهاجرين، كما أعلن العداء للجالية الجزائرية، من خلال تبنيه شعار اليمين المتطرف "الفرنسيون أولا" والذي يدعو الى تصفية المجتمع الفرنسي من الأجانب.

إنّ السياسات التي اتخذتها فرنسا اتجاه ملف الهجرة ، أثار قلق الجزائر ، فوضعت وزارة منتدبة مكلفة برعاية شؤون الجالية الجزائرية بالخارج، كما أشار الرئيس بوتفليقة الى ضرورة التشاور لمعالجة ملف الهجرة، لكن في إطار المصلحة المتبادلة ومصلحة المهاجرين.[2]

---

[1] **Atlas national des populations immigrées** pripi , ministère de l ,intérieur, secrétaire général à l,immigration à l,intégration, France,2000,p10 .

[2] كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول الهجرة :القمة الثالثة لافريقيا والاتحاد الاروبي، طرابس الوارد في : **www .mae.dz (24-01-2015).**

خلاصة الفصل

إنّ دراسة المؤسسات الرسمية في الدولة من الناحية الدسورية، وربطها بالواقع أظهر سيطرة وفعالية السلطة التنفيذية في صنع العلاقات الجزائرية الفرنسية، خاصة مؤسسة الرئاسة بالنظر للصلاحيات الواسعة لهذه الهيئة، بالنسبة للجزائر لعب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دور مهم في ادارة العلاقات الجزائرية الفرنسية، في المقابل عبرت السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر من خلال الرؤساء شيراك، ساركزوي وهولاند عن نفس الرؤية، لكن بوسائل وطرق مختلفة حسب إيديولوجية وسيكولوجية كل رئيس، تتمحور السياسة الفرنسية على ابقاء الجزائر في مجال نفوذ فرنسا، في المقابل لم تخلو السياسة الفرنسية من العقلية الاستعمارية، خاصة من خلال رفض كل رؤساء فرنسا الاعتذار على الحقبة الاستعمارية.

يلعب التصور الفرنسي والجزائري المتناقض في معالجة القضايا الإقليمية، في تصادم الأداء في حل النزاعات الإقليمية، على غرار القضية الصحراوية في حين تسعى الجزائر الى اعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير، تدعم فرنسا التوجهات المغربية في ضم الصحراء الغربية الى المغرب، كما عززت الأزمة المالية من تباعد وجهات النظر بالرغم من قبول البلدين التدخل العسكري، ثم إنّ السياسات المتوسطية لم توحد البلدين أكثر مما بعدتهم خاصة في ظل تمسك الطرف الفرنسي في الاهتمام بمصلحته.

يوضح المتغير الاقتصادي على مدى ترابط مصالح البلدين، بالرغم من تراجع مكانة فرنسا كممون، أو كمستثمر نتيجة سياسة تنويع الشركاء الاقتصاديين، فبالرغم من تراجع مكانتها مازلت تعد رقم فعال في الاقتصاد الجزائري.

ساهمت الجوانب الثقافية في توطيد العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث كانت وسيلة للتقارب بين البلدين خاصة من خلال سنة الجزائر بفرنسا، حيث أعطت هذه التظاهرة فرصة للتقارب شعوب البلدين، في المقابل مازال التاريخ يفرق بين فرنسا والجزائر ويضرب جهود بناء صداقة وشراكة، على غرار قانون 23 فيفري 2005 الذي يمجد الاستعمار، ثم إنّ الهجرة خاصة الجالية الجزائرية تربط العلاقات بين البلدين بالرغم من عدم توافق سياسة البلدين في معالجة هذا الملف.

الفصل الثالث

أفاق العلاقات الجزائرية- الفرنسية

الفصل الثالث : أفاق العلاقات الجزائرية- الفرنسية.

تمهيد:

إنّ التطور العلمي والتكنولوجي، أصبح واقعا يفرض على الدول الاهتمام بالمستقبل، فطبيعة العلاقات الدولية والنظام الدولي، تخضع في تغيراتها الى جملة من المتغيرات المختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وأمنية، وتجنبا للتغيرات الفجائية، وما يترتب عنها من تأثيرات على الدولة وعلاقاتها الخارجية، أصبحت الدول تركز على استحداث مراكز ومختبرات أبحاث خاصة بالدراسات المستقبلية .

تتعدد تقنيات دراسة المستقبل (السيناريوهات ،دلفي، المحاكاة...) ،ولدراسة مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية سنعتمد على تقنية السيناريو .

تقنية السيناريو :تدخل هذه التقنية ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية في حقل العلوم السياسية ، وكغيرها من الأدوات المنهجية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات، لذلك فالسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية، تُمكن من تتبع الأحداث والظواهر انطلاقا من وضعها الحالي.[1]

تنقسم السيناريوهات الى ثلاثة أنواع رئيسية، اتفقت عليها أبرز مدارس الدراسات المستقبلية :[2]

---

[1] مبروك ساحلي : مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها على التخطيط، الوارد **Aeposity.nauss.edu.da**.(23-04- 2015) .

[2] حسين بوقارة:الاستشراف في العلاقات الدولية:مقاربة منهجية، **مجلة العلوم الإنسانية**،ع21،(د د ن)،(د ب ن) ،2004، ص195.

السيناريو الخطي أو الاتجاهي : يفترض هذا السيناريو استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل ، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة وهنا يتعلق الأمر بعملية اسقاط خطي لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر والمستقبل.

السيناريو الإصلاحي (التفاؤلي) : يتوقع هذا السيناريو حدوث اصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف، الى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة ، مما يسمح من بلوغ أهداف، لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي .

السيناريو التحولي أو الراديكالي (التشاؤمي) : يحتمل هذا السيناريو تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي، وهذه المتغيرات التي تحدث تمزقا أو في قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية التي تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال لكنها عندما تحدث فإنها ستغير المسار العام للظاهرة تغيريا جذريا.

وتقوم الفكرة المركزية للسيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية القائمة على فكرة " إذا ، فإن" ، بمعنى إذا حدث (س) فإن النتيجة ستكون (ص).

من خلال تطرقنا في الفصل الأول والثاني للعلاقات الجزائرية الفرنسية، في السابق والحاضر خلصنا الى مجموعة العوامل والمتغيرات الأكثر تأثيرا في العلاقات الجزائرية والفرنسية، والتي من الممكن أن تحدد مستقبل العلاقات بين البلدين، وعليه تم التطرق في هذا الفصل الى متغيرات محددة من أجل وضع سيناريوهات احتمالية، تتمثل هذه العوامل في المتغيرات التاريخية والسياسية، المتغيرات الاقتصادية، متغيرات البيئة الخارجية.

انطلاقا من هذه المتغيرات يتناول الفصل الثالث دراسة مستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال التطرق الى:

المبحث الأول: الاستمرارية في نمط العلاقات الجزائرية –الفرنسية.

المبحث الثاني: التغيير في نمط العلاقات الجزائرية– الفرنسية.

المبحث الأول: الاستمرارية في نمط العلاقات الجزائرية- الفرنسية

منـذ اسـتقلال الجزائـر حكمـت العلاقـات الجزائريـة الفرنسـية، الترسـبات التاريخيـة (الاعتذار،الأرشيف،تعويض ضـحايا التجـارب النووية)، حيث بقيت هذه المسائل عالقة في العلاقـات الجزائريـة- الفرنسـية تظهـر وتختفـي مـع كـل رئـيس جديـد وكـل حقبـة فـي تـاريخ البلدين، من جهـة أخرى لايمكن تجاوز هذه القضـايا فـي رصـد مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية، نظرا لانعكاسات الذاكرة والتاريخ على مسارات العلاقات الجزائرية الفرنسية.

المطلب الأول: الاعتذار في العلاقات الجزائرية الفرنسية

عـرف العـالم تغييـرات وتطـورات كبيـرة، أيـن أصـبحت الـدول التـي يحكمهـا الماضـي الاسـتعماري فـي نفـس الدرجـة، و اختفـت مـن أدبيـات العلاقـات الدوليـة ثنائيـة المُسـتعمر والمُستَعمر، وحـل محلهـا المصـالح الاقتصـادية بين دوليتين كـاملتين السيادة، بالإضـافة الـى نزوح المجتمعات والدول الى بناء علاقات أكثر انسانية وديمقراطية، خاصة في ظل ظهور حقوق الانسان كقانون دولي يلزم الدول باحترامه .

ونتيجة لما سبق عرف العالم موجة توبة واعتذار، قامت بها الدول الاستعمارية اتجاه مسـتعمراتها السـابقة، وتتعـدد الأمثلـة علـى غـرار الحالـة الألمانيـة، حيـث قامـت الحكومـة الألمانيـة بتقديم الإعتذار لاسرائيل علـى الجرائم التـي ارتكبتهـا النازيـة فـي حـق اليهود، كمـا قدمت تعويضـات ماليـة قدرت 60 مليـار أورو[1]، و قدمت ألمانيا اعتذارها للشـعب النـاميبي، وألمانيا ليس الحالـة الوحيدة، فهنالك النموذج التركي حيث اعتذرت تركيا للشعب الأرميني، كما اعتذرت اليابان لكوريا الجنوبية على كل الجرائم الاستعمارية.

---

[1] Aomar baghzuz : les relations Algéro-Françaises depuis 2000 ou la quête d,une improbable refondation, op cit.

فرنسا من جهتها قامت بعدة خطوات فيما يخص الاعتذار، حيث قام شيراك سنة 1995 بالاعتراف بمسؤولية الدولة الفرنسية اتجاه يهود فرنسا، كما قدم اعتذار لمدغشقر على جرائم التي ارتكبتها فرنسا.

فيما يخص الحالة الجزائرية الفرنسية، تتناقض وجهات النظر حول الذاكرة، التوبة والتعويض، وتنعكس هذه المواقف على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

إنّ فكرة الاعتذار لدى فرنسا فيما يخص ماضيها الاستعماري في الجزائر من جهة هي خطوة مخزية لتاريخ الأمة الفرنسية، حيث تعتبر فرنسا أن سياستها الاستعمارية هي مهمة حضارية، وتؤكد أن فرنسا أفادت الجزائر كثيرا، خاصة فيما يتعلق بالبنى التحتية (طرقات، عمران...)، كما ترى أن الفرنكفونية هي فرصة للمستعمرات السابقة الاحتكاك بالحضارة الفرنسية، التي هي مهد الديمقراطية الحديثة، ومن جهة أخرى ترى فرنسا الاعتذار أيضا إهانة الى الأقدام السوداء(المستوطنين العائدين من الجزائر) ، الحركى، و قدماء المحاربين.[1]

الجزائر من جهتها ترى الاعتذار مطلب شرعي، في ظل اعتراف القانون الدولي به، كما تؤكد أن الجرائم الاستعمارية التي ارتكبتها فرنسا في حق الجزائريين طيلة 130 سنة، لا يمكن أن يتجاوزها الزمن، وهي ليست محل للنسيان، بل هي ستبقى في ضمير الأمة الجزائرية .

[1] Aomar baghzuz : les relations Algéro-Françaises depuis 2000 ou la quête d,une improbable refondation, op cit.

يظهـر النمـوذج الايطـالي الليبـي الأفضـل للحالـة الجزائريـة الفرنسـية ، حيـث قامـت الحكومـة الايطاليـة بتقديم اعتذار وتعويض للشعب الليبـي، كما وقعت كل من ايطاليا وليبيا على اتفاقية صداقة وتعاون.

فرنسـا مـن جهتهـا تـرفض وتسـتبعد النمـوذج الايطـالي– الليبـي، وتقدم محلـه النمـوذج الفرنسي – الألماني، حيث تراه أكثر براغماتية يؤسس على قاعدة تجاوز الماضي لا نسيانه ، بهدف بناء علاقات في المستقبل أكثر توازن واستقرار .

في المقابل ترفض الجزائر كل اقتراحات نسيان الماضـي وتجـاوزه، خاصـة أن النظرة البومدينية حكمت العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة مع مجـيء بوتفليقة، حيث قال بومدين حول العلاقات الجزائرية الفرنسية ومسألة الذاكرة " بيننا وبين فرنسا جبال من الجثث، وأنهار من الدم".[1]

نتيجـة لتصـلب الموقـف الجزائـري قامـت فرنسـا عـن طريـق رؤسـائها بـنهج طريـق الاعتـراف حيـث صـرح سـاركوزي "إنـي مـع الاعتـراف ولـيس مـع الاعتـذار..."[2]، وفـي نفس السـياق اعتـرف فرانسـوا هولانـد بالطـابع الجـائر للاسـتعمار، غيـر أنّ الاعتـراف كمـا وصـفه المؤرخ الجزائري محمد قورصـو " كإعطـاء حبـة حلـوى لـبطن جـائع"، فالسياسـة الفرنسـية اتجـاه ماضيها الاستعماري في الجزائر تحكمـه لوبيات فاعلـة في فرنسـا علـى غرار الحركـى، التـي تهدف الى ضرب العلاقات الجزائرية الفرنسية.

إنّ عـدم اعتـذار فرنسـا علـى الجـرائم التـي ارتكبتهـا فـي حـق الجزائـريين وعـدم تقـديم تعويضـات، واتبـاع سياسـة المراوغـة عـن طريـق الاعتـراف، و إصـرار الجزائـر علـى هـذه

[1] يحي ابو زكريا :مرجع سبق ذكره،ص38.

[2] محمد لمين حبيلة : مرجع سبق ذكره،ص89.

المطالب لن يؤدي الى بناء صداقة وشراكة التي تسعى اليها الدولتين، وستبقى العلاقات الجزائرية في نفس المحطة أي لا تقدم ولا تراجع .

المطلب الثاني: الأرشيف والتجارب النووية

أولا: الأرشيف

تتعلق مسألة الأرشيف لدى الجزائر بمسائل السيادة الوطنية [1]، ويعود الخلاف الجزائري الفرنسي حول الأرشيف الى قرار السلطات الاستعمارية سنة 1962، بترحيل جميع الوثائق المخطوطة والمطبوعة والمصورة بما فيها أرشيف السيادة، الأرشيف الإداري والتاريخي الذي من بينه ذلك المتعلق بتأريخ القرنين الخامس والسادس عشر الميلادين وبفترة الوجود الفرنسي في الجزائر .[2]

يقدر حجم الأرشيف بـ: 200000 ما يعادل 600 طن من الوثائق المهمة للدولة الجزائرية، ونظرا لأهمية الأرشيف في كتابة تاريخ الجزائر، الذي من شأنه الحفاظ على هوية الأمة الجزائرية، ويحفظ حق الأجيال القادمة في معرفة تاريخ بلادهم، جعل الجزائر تطالب فرنسا بتسليم الأرشيف .

بدأت المطالب الجزائرية باستعادة الأرشيف في السنوات الأولى للاستقلال، بمساعي دبلوماسية، أثمرت باسترجاع 450 سجل سنة 1967، 173 علبة سنة 1975 و 133 سجل 1983.

يلاحظ أن السياسة الفرنسية تستعمل ورقة الأرشيف، كنوع من التخدير للعلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث لم تسلم الأرشيف مرة واحدة ولكن عبر مراحل متباعدة، فكلما

---

[1] سعود صالح :مرجع سبق ذكره ، ص160.

[2] المرجع نفسه، ص 160.

اشتدت الخلافات بين البلدين ، عمدت إلى تحرير جزء من الأرشيف لإسكات الطرف الجزائري، في المقابل تتمسك الجزائر بحقها في الأرشيف الذي تعتبره ذاكرة الأمة.

لاقت الطريقة التي تتبعها فرنسا في تسليم الأرشيف الى الجزائر، العديد من الانتقادات حيث صرحت الخارجية الفرنسية سنة 2002 أن كل وثائق الأرشيف سلمت الى الجزائر، فجاء الرد من قبل عبد العزيز جرار الأمين العام للخارجية الجزائرية "معلوماتنا تقول أنه هنالك وثائق لم تسلم ، سنعمل من أجل استرجاعها" .

ترافق المبادرات الفرنسية لتسليم الأرشيف الطابع الرسمي و تغطية إعلامية مكثفة، بهدف إضفاء شرعية دولية للخطوة الفرنسية، على غرار تسليم خرائط الألغام وجزء من الأرشيف السينمائي للفترة الاستعمارية سنة 2007، في المقابل انتقدت الجزائر على لسان وزير المجاهدين شريف عباس أنّ الأرشيف المسلم يمجد الفترة الاستعمارية .[1]

إنّ مسألة الأرشيف تُبقي العلاقات الجزائرية الفرنسية في نفس المنحى الأفقي، في ظل عدم التصعيد الجزائري، والاكتفاء بالإنتقاد من أطراف غير فاعلة في صنع السياسة الخارجية ولا تؤثر في صنع العلاقات الجزائرية الفرنسية، أما فرنسا التي تبرر عدم تسليمها بعض الأرشيف لدواعي انسانية، والمتمثلة في حماية أصدقاء فرنسا الذين ساعدوها في حرب الجزائر(الحركى).

اذا استمرت السياسة الفرنسية والجزائرية في التعامل بارتخاء مع مسألة الأرشيف، فإنّ العلاقات الجزائرية الفرنسية ستستمر في الأخذ والرد في المسألة، وهو ما طبع على الملف من سنة 1962.

[1] عصام بن شيخ، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: التعويض على التجارب النووية

بدأت فرنسا المشروع الاستراتيجي لامتلاك السلاح النووي، منذ 1939 انطلاقا من أعمال فريديريك جوليو، مرورا بإنشاء محافظة الطاقة الذرية من طرف الجنرال ديغول.[1]

باشرت فرنسا تجاربها النووية في الجزائر، عن طريق انشاء إدارة تطبيقات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع عام 1958 لتشرف على برنامجها النووي، وحسب العميد ألرت تم اختيار الصحراء الجزائرية، نظرا لطبيعة الصحراوية وغياب مظاهر الحياة من نبات، حيوان و الانسان، وقد تجاوزت هذه الرؤية البدو الرحل للصحراء الجزائرية.

وبالرغم من استقلال الجزائر واصلت فرنسا تجاربها النووية، ووصلت عدد التجارب الى 13 تجربة نووية باطنية[2]، و أربعة تفجيرات من سنة 1960الى غاية 1966 أي ثلاث سنوات كاملة بعد الاستقلال.

تسببت فرنسا من خلال تجاربها في "رقان" و "إين إيكر" في خسائر بشرية، وتدمير البيئة، وبعيدا عن الانعكاسات التي خلفتها التجارب، راح 150 سجين رأي جزائري ضحية تفجير القنابل النووي [3] ، ويعد تفجير "بيريبل" في 01 ماي 1962 أكثر التجارب التي لها تأثيرات سلبية في الجزائر، حيث خلفت 500 مصاب في المنطقة .

دخلت التجارب كمؤثر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، وطالبت الجزائر بتعويض ضحايا التجارب النووية، ففرنسا ترفض تسليم الجزائر الوثائق حول التجارب النووية

---

[1] عمار منصوري: خمسون سنة تمر على الكارثة النووية "بيريل"، **مجلة الجيش**،ع 586،منشورات المؤسسة العسكرية ،2012،ص 36.

[2] المرجع نفسه ، ص37.

[3] خليفة بن قارة: **الجزائر والصديق اللدود**،ط1، منشورات السائحي ، الجزائر ،2013، ص30.

والوضعية الإشعاعية لمواقع التجارب، حيث تبقي فرنسا هذه الوثائق في أرشيف الدولة الفرنسية، وترفض تسليمها باسم المصلحة العليا للدولة .

وفي ما يخص تعويض ضحايا التجارب النووية في الجزائر، بقي قانون 05 جانفي 2010 بعيد عن تلبية مطالب الضحايا ، فجاء تعديل القانون في شهر جوان من خلال مرسوم تنفيذي " المتعلق الاعتراف وتعويض ضحايا التجارب النووية "، حدد هذا القانون المعنيون بالتعويض في الأشخاص المصابون بالأمراض الناجمة عن الاشعاعات التي سببتها التجارب النووية بين 1960-1966 في بعض مناطق الصحراء الجزائرية وبولينيزيا.[1]

يلزم هذا القانون فرنسا بتشكيل لجنة خبرات، تتكفل باختيار طبيب معاينة للحالات التي يمكن لها الاستفادة من التعويض، وقد تسلمت هذه اللجنة 673 طلب سنة 2010 .

تم رفض كل الملفات التي أرسلت من طرف الضحايا الجزائريين ، ويعود ذلك إلى الطريقة التي اعتمدتها اللجنة في دراسة الملفات، و التي تستعمل أسلوب احصائي في حالات فردية، ويصبح الأمر الأكثر تعقيدا بالنسبة للجزائريين بسبب مسألة الأرشيف الذي لا يزال سرا لدى فرنسا [2]، ويتعلق الأمر بوثائق طلبت في ملفات التعويض.

إنّ الخطوة الفرنسية بتشريع قانون يعترف بالتجارب النووية ، ويقدم تعويضات للضحايا قد أذاب الجليد حول العلاقات الجزائرية الفرنسية ،لكن في نفس الوقت اقصاء الجزائريين من التعويضات بسبب معايير، تضعف الموقف الجزائري بالدفاع عن الضحايا، لأنّ الدولة الجزائرية لا تملك الوثائق التي تتعلق بالتجارب النووية و تأثيراتها .

---

[1] عمار منصوري: مرجع سبق ذكره ،ص 40.

[2] المرجع نفسه ،ص42.

منذ 1962 والجزائر وفرنسا لم تستطعا تجاوز الحقبة الاستعمارية، حيث نجد تجدد ملف الاعتذار، الأرشيف والتعويض مع كل رئيس فرنسي، فالجزائر من جهتها تنتظر مع كل تغيير في الدولة الفرنسية أن تُحل مسألة الذاكرة ، ولكن التجربة أبانت أن السياسة الفرنسية هي موحدة سواء كان اليمين المعتدل أو المتطرف أو حتى الاشتراكيين في السلطة، وعليه إذا لم تحسم فرنسا أمرها من الترسبات التاريخية في علاقاتها مع الجزائر. سيؤدي الى استمرار النمط الحالي ، دون الارتقاء الى الصداقة والشراكة التي يسعى اليها الطرفان.

المبحث الثاني:التغيير في نمط العلاقات الجزائرية- الفرنسية

تبقى العلاقات الجزائرية الفرنسية في تفاعلاتها، تتأثر بالسلب و الايجاب بظروف ومعطيات الداخلية والخارجية .

المطلب الأول: تقارب العلاقات الجزائرية- الفرنسية

أولا : الصحراء الغربية

منذ ظهور قضية الصحراء الغربية كنزاع اقليمي في منطقة المغرب العربي ، عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية ، تضارب في المواقف حول حل النزاع والتعامل مع تطوراته.

تعتبر الجزائر حق الشعب الصحراوي في تقرير مصير ، حق يضمنه القانون الدولي وتسعى الى تطبيق مبادئ الأمم المتحدة التي ترعى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتنطلق الجزائر في مواقفها الداعمة للشعب الصحراوي من مبادئ سياستها الخارجية ، فالجزائر تدعم حركات التحرر في جميع مناطق العالم، وفي نفس السياق تفرق الجزائر بين الجماعات الارهابية و حركات التحرر، في حين تجرم الأولى وتعتبر الفعل الارهابي باسم الدين تطرف يجب محاربته، ومن جهة أخرى ترى الجزائر حركات التحرر هي فعل

من أفعال المقاومة الشرعية، وعليه تدعم الجزائر جبهة البوليزاريو عسكريا، دبلوماسيا وماديا (مخيمات اللاجئيين بتندوف).

في المقابل ارتكزت سياسة فرنسا ازاء الصحراء الغربية في دعم أطروحات ومواقف الطرف المغربي : ويمكن إرجاع سياسة فرنسا الى:[1]

- الوفاق الاستراتيجي بين فرنسا والمغرب، على اعتبار هذا الأخير ضمن المجموعة الليبرالية الغربية، وحليف استراتيجي تقليدي للغرب.
- ترى فرنسا استقلال الصحراء الغربية، عامل ممهد لامتداد النفوذ الجيو استراتيجي للجزائر في المغرب العربي وافريقيا.
- تسعى فرنسا لحماية مصالحها الاقتصادية، خاصة الامتيازات التي تمنحها المغرب للشركات الفرنسية في مجال استغلال الفوسفات والصيد البحري.
- تستعمل فرنسا المغرب لإدارة موازين القوى في المنطقة ، من خلال وضع المغرب كمنافس وخصم للجزائر، لذلك تحظى المغرب بدعم دبلوماسي وعسكري من طرف فرنسا.

أفضت السنوات الى تغييرات دولية واقليمية ، أدت بفرنسا الى مراجعة سياستها اتجاه الصحراء الغربية ، وتتمثل هذه التغييرات في :[2]

- تقديم المغرب نفسه للغرب كراعي للنموذج الليبرالي ، لم يبقى له صدى خاصة مع تبني العديد من الدول الافريقية للنموذج الليبرالي خاصة الجزائر.
- التطورات في الساحل جعلت المغرب في هامش التحولات والتفاعلات ، مقارنة بالجزائر، على اعتبار المغرب ليست دولة من دول الساحل.

---

[1] بيرم فاطمة: مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] اسماعيل دبش: مكاسب لجبهة البوليزاريو وفشل الدبلوماسية المغربية ، الوارد في:

Alnachir.net (23-01-2015).

- مكانـة الجزائـر ضـمن الاسـتراتيجية الأمنيـة الامريكيـة فـي السـاحل، جعـل فرنسـا تعطي أهمية للدور الجزائري في المنطقة.

نتيجة لذلك عرف الموقف الفرنسي تحول جذري فيما يخص قضية الصحراء الغربية، حيث أصبحت فرنسا تتجاوب مع الموقف الجزائري في اعتبار أن القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار ويمكن رصد هذا التحول من خلال :[1]

- اقرار فرنسا أن الحل في تجسيد الشرعية الدولية عبر استفتاء للشعب الصحراوي.
- على مستوى المفاهيم جاء على لسان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أمام البرلمان المغربي سنة 2012، مصطلح الصحراء الغربية ، بالنسبة للمغرب تعتبر مصطلح الصحراء الغربية موقف سياسي مناقض للأطروحات المغربية، حيث تستعمل المغرب مصطلح الصحراء المغربية أو الأقاليم الجنوبية.
- تأكيد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند خلال زيارته الى الجزائر سنة 2012، على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.
- تـوتر العلاقـات الفرنسـية المغربيـة خـلال السـنوات الأخيـرة ، التـي وصـلت للانتقـاد المتبادل خاصة من قبل فرنسا للنظام المغربي.

إنّ توافق الرؤى والمواقف الجزائرية الفرنسية حول قضية الصحراء الغربية، يعد تحول جذري في العلاقات الجزائرية –الفرنسية، مما سيفتح للجزائر للعب دور متقدم في المنطقة خاصة في ظل تراجع مكانة المغرب، كما سيسمح للجزائر اعتبار فرنسا حليف في المنطقة بدل من عدو، هذا سينعكس على العلاقات الثنائية خاصة الاقتصادية ، مما يعزز التقارب الجزائري الفرنسي.

[1] اسماعيل دبش : مرجع سبق ذكره.

ثانيا : الوساطة الجزائرية في مالي

استطاعت مالي بعد التدخل العسكري من السيطرة على جزء كبير من شمال مالي، مما ضمن استقرار نسبي ، فسارعت مالي لإجراء انتخابات رئاسية لتحقيق استقرار سياسي، أعقبتها انتخابات تشريعية من أجل استكمال المؤسسات الرسمية للدولة،[1]ويدل ذلك على مستوى تحسن الأوضاع في مالي، وعليه جاءت الوساطة الجزائرية سنة 2014 كنتاج للمجهودات الدولية لحل النزاع .

جاء مسار الجزائر التفاوضي الذي انطلق في جويلية 2014 ، بين الحكومة المالية و منسقية الحركات الأزوادية والتي تضم:[2]

- الحركة الوطنية لتحرير الأزواد.
- الحركة العربية الأزوادية .
- المجلس الاعلى لوحدة الازواد.

تقود الجزائر مجموعة الوسطاء التي تتشكل من : المنظمة الاقتصادية لغرب افريقيا، الاتحاد الافريقي ،الأمم المتحدة ، الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاسلامي ، بوركينافاسو، موريتانيا والنيجر.

تسعى الجزائر من خلال قيادة المسار التفاوضي في مالي الى:

- اقصاء الجماعات الارهابية من المفاوضات (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي) وحصر دورها الاقليمي .
- ارساء التصور الجزائري لحل النزاعات الاقليمية.
- لعب دور اقليمي متقدم على اعتبارها قوة اقتصادية ،عسكرية وسياسية.

---

[1] عبد الرزاق خيري جاسم: مرجع سبق ذكره.

[2] سيدي اعمر بن شيخنا: **المفاوضات المالية الازوادية في الجزائر:قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل،** تقارير مركز الجزيرة للدراسات،قطر ،2014، ص 9.

تكللت الجهود الجزائرية طوال ثمانية أشهر بتوقيع اتفاق السلم والمصالحة الوطني في الفاتح من شهر مارس 2015 بالجزائر، والذي نص على الوحدة الترابية لمالي، واحترام التنوع العرقي والثقافي بالإضافة الى ضرورة تنمية شمال مالي اقتصاديا، وضرورة استرجاع الأمن كشرط لتحقيق السلم والاستقرار.

دعمت فرنسا الجهود الجزائرية لحل النزاع في مالي، حيث جاء على لسان السفير الفرنسي بالجزائر: " نحن ندعم المحادثات الجارية والجهود التي تبذلها الجزائر للتوصل الى اتفاق جيد يتسنى تنفيذه عن حسن نية من قبل كامل الأطراف".[1]

من الناحية التاريخية عارضت فرنسا كل جهود الجزائر لتسوية النزاع في مالي، كما تعارضت وتصادمت مصالح البلدين في المنطقة ، مما انعكس ذلك في أداء البلدين في مالي فالجزائر كانت تدعم الحل السلمي والسياسي ، كانت فرنسا تصعد أعمال العسكرية من خلال دعم الحكومة المالية عسكريا، ويأتي التحول الجذري في الموقف الفرنسي الى جملة من المعطيات:

- جعل الجزائر حليف في المنطقة بدل من خصم ، ظهر ذلك من خلال تقاسم الأدوار في المنطقة حيث سمحت الجزائر لفرنسا بالتدخل العسكري، في المقابل دعمت فرنسا الوساطة الجزائرية.
- الرؤية الفرنسية المتطلعة للعودة في المنطقة بقوة لاعتبارات جيو استراتيجية كبرى، تتخذ من قضايا مثل مكافحة الارهاب وصناعة الاستقرار عبر الحفاظ على الكيانات القائمة، من خلال جذب حكومات دول المنطقة ضمن الأجندة الاستراتيجية.[2]

---

[1] تصريح السفير الفرنسي برنارد ايمي لجريدة البلاد ، الوارد في :

www.elbilad.net(12-02-2015).

[2] سيدي اعمر بن شيخنا:مرجع سبق ذكره،ص 3.

- منافسة الوجود الأمريكي في المنطقة وكسر التقارب الأمني الأمريكي الجزائري من خلال احتواء الجزائر.
- انحسار الدور المغربي في المنطقة خاصة بعد الانزال الدبلوماسي الافريقي التي شهدته الجزائر خلال سنة 2015.

إنّ التحول الجذري في المواقف الفرنسية اتجاه النزاعات الاقليمية (الصحراء الغربية، الأزمة المالية)، وتناغمها مع الموقف والتصور الجزائري لحل النزاعات الاقليمية في منطقة العربي والساحل، سيعزز تقارب العلاقات الجزائرية الفرنسية سواء في حل القضايا الاقليمية، أو من خلال دفع العلاقات الثنائية الاقتصادية والسياسية.

المطلب الثاني: تباعد العلاقات الجزائرية– الفرنسية

أولا: الدور الأمريكي.

يدخل الاهتمام الأمريكي بالجزائر خاصة ومنطقة المغرب العربي عامة، ضمن الاهتمام الأمريكي بالمواد الأولية في العالم (النفط)، وذلك بهدف السيطرة الهيمنة العالمية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة .

باشرت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها نحو الجزائر في اطار سياستها المغاربية، التي تسعى من خلالها الى دعم الاصلاحات الاقتصادية التي أعلنتها الدول المغاربية ، بالإضافة الى ترسيخ النموذج اليبرالي في المنطقة .[1]

الجزائر من ناحيتها اعتبرت التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، يدخل أساسا في استراتيجية تنويع الشركاء الاقتصاديين، التي أعلنتها فور مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وللخروج من منطقة الفرنك الفرنسي والتخلص من التبعية الاقتصادية لفرنسا، التي طبعت

[1] منيرة بلعيد: مرجع سبق ذكره،ص 103.

على العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية منذ الاستقلال من خلال أطر التعاون التي حددتها اتفاقية ايفيان.

ساهم توافق الروئ بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ، فيما يخص تعريف ظاهرة الارهاب، على أنه ظاهرة عابرة لحدود ولا يخص دولة واحدة، في تناسق الجهود الثنائية لمحاربة الارهاب والتطرف خاصة في منطقة الساحل الافريقي، و تسريع وتيرة التعاون الاقتصادي بين البلدين، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات التسعينات شريكا اقتصاديا للجزائر خاصة في ظل تراجع مكانة فرنسا بسبب انسحاب شركاتها من الجزائر نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة، في نفس الوقت اكتسحت الشركات الأمريكية مجال المحروقات، والتي أصبح عددها في تلك الفترة 08 شركات من بين 22 شركة أجنبية على غرار شركة ARCO في مجال الاسترجاع، شركة ANADARCO في مجال التنقيب، وشركة AMOCO في مجال استغلال الغاز الطبيعي، وقد وقعت هذه الأخيرة اتفاق مع شركة سوناطراك سنة 1998، فيما يخص تطوير واستغلال أربعة حقول غازية لمدة 20 سنة في منطقة امناس، بالإضافة الى لعقد لمعالجة الغاز سنة 2004.[1]

كما عرفت فترة التسعينات دفعا قويا للعلاقات الاقتصادية، في مجالات متعددة على غرار العقد المبرم بين صيدال و فيزر الأمريكية سنة 1997 في مجال المواد الصيدلانية ، وصفقة تجديد الأسطول الجوي الجزائري، التي فازت بها شركة بوينغ الأمريكية وخسرتها شركة إيرباص الفرنسية، كما اتفقت الجزائر مع واشنطن على أن تسلمها 10 طائرات جديدة بين عامي 2000 و2002.[2]

[1] منيرة بلعيد: مرجع سابق،ص104 .

[2] نصر قفاص: مرجع سبق ذكره،ص 317.

تعد مبادرة "إيزنسات" أول مظاهر التواجد الأمريكي في منطقة المغرب العربي عامة والجزائر خاصة، وتقضي المبادرة بضخ 2,5 مليار دولار لدول المغرب العربي، استفادت الجزائر منها مبلغ 1,5 مليار دولار.[1]

وقد لاقت المبادرة ترحيب وقبول من الجزائر، حيث أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة " مستعد لأن أذهب في التعاون مع واشنطن لأبعد مدى، وحتى لأكثر من مشروع مارشال".

نتيجة لما سبق عززت الولايات المتحدة الأمريكية تواجدها الاقتصادي في الجزائر، فمن ناحية المبادلات التجارية، بلغت الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الامريكية سنة 2011 ،15183 مليون دولار محتلة بذلك المرتبة الأولى، أما فيما يخص الواردات الجزائرية لنفس السنة بلغت 2165 مليون دولار[2]، تشير الاحصائيات والأرقام الى تأسيس قاعدة تعاون اقتصادي متينة، أصبحت فيها الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الأول في الجزائر في قطاع المحروقات، ساهم في احتلالها هذا المركز استحداث عدة مؤسسات ثنائية تعنى بتطوير العلاقات الاقتصادية :

- انشاء غرفة التجارة الامريكية سنة 2002.
- تأسيس مجلس الأعمال الجزائري-الأمريكي سنة 2003.

ثانيا:السياسة الاقتصادية للجزائر:

في إطار سياسته الخارجية اعتمد الرئيس عبد العزيز بوتفيلقة منذ مجيئه الى السلطة سياسة تنويع الشركاء الاقتصاديين، حيث صرح " ...لا أخفيكم أني أرى مستقبل بلادي من

[1] نصر قفاص: مرجع سبق ذكره،ص 316.

[2] وسيلة بداد: مرجع سبق ذكره، ص ص 183 184.

خلال تعدد الأطراف"، ومحصلة لذلك عرفت العلاقات الاقتصادية للجزائر التعامل مع عدة أطراف.

روسيا:

إنّ مجال الأسلحة هو جوهر التقارب الاقتصادي بين الجزائر وروسيا، حيث تستحوذ الأسلحة الروسية 85% من الترسانة العسكرية للجزائر، حيث قامت الجزائر بعد سنة 1999 بطلب دعم ترسانتها العسكرية من روسيا بـ :طائرات حربية سرب من نوع "سو-3-ام كي"، وطائرة تدريبية وقتالية "ياك-13" ، و36 طائرة مطاردة "ميغ-29".

يأتي التقارب الجزائري الروسي خاصة في مجال الأسلحة، الى سياسة المقايضة التي عمدت اليها الجزائر في تسديد ديونها[1]، حيث قامت الجزائر منح موسكو الأولية و الأفضلية لإعادة تأهيل أغلب أنظمة السلاح سنة 2006، على خلفية الاتفاق الذي وقعه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف والجزائري محمد بجاوي، خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي بوتين الى الجزائر سنة 2006، أما روسيا التي أرادت من خلال اتفاقية الأسلحة أن تطور المبادلات التجارية بين البلدين الذي وصلت سنة 2005 الى 350 مليون دولار فقط، والتي تبقى محدودة اذا ما قارناها في نفس السنة مع واشنطن حيث بلغت 8 مليار دولار، مع بكين 2 مليار دولار.[2]

فيما يخص مجال الطاقة قامت الجزائر بخطوة مهمة فيما يخص هذا المجال، وهو التقارب الاستراتيجي مع دول المنتجة للغاز الطبيعي[3] ، من خلال مشروع "كارتل" بين سوناطراك و غاز بروم الروسية، بالإضافة الى مشروع انجاز أنبوب غازي من الصحراء إلى شرشال.

---

[1] مصطفى صايج: ثلاث قراءات في العلاقات الجزائرية الروسية ، الوارد في :
musaidj@maktoob.com (06-04-2015) .

[2] المرجع نفسه.

[3] مصطفى صايج : دبلوماسية الغاز الجزائري ..بين القوة و القدرة، مرجع سبق ذكره.

الصين:

تعـد العلاقـات الاقتصـادية الجزائريـة الصـينية، مظهـر مـن مظـاهر الدبلوماسـية الاقتصـادية الصـينية في افريقيـا، حيـث بلغـت المبـادلات الصـينية الافريقيـة سـنة 2006، 55,6 بليـون دولار، وتهـدف الصـين مـن خـلال دبلوماسـيتها الاقتصـادية الـى تطـوير وتنميـة اقتصادها من خلال تبني سياسة الانفتاح في التجارة الخارجية.

تعود العلاقات الاقتصادية الصينية الى الثورة الجزائرية حين اعترفت الصين سنة 1958 بالحكومة المؤقتة، وأقامت في نفس السنة علاقات اقتصادية، إنّ المتغير التاريخي يلعب دور في تدعيم علاقات التعاون الاقتصادي، وهو ما يوضحه جدول المبادلات:

جدول :حجم المبادلات الجزائرية الصينية (دولار أمريكي):

السنوات	2000[1]	2002[2]	2003[3]
حجم المبادلات	19885	4338	65997

من خلال الجدول يلاحظ تطور المبادلات التجارية بين البلدين، خلال ثلاث سنوات فقط، لتحتل سنة 2006 مركز ثالث أكبر مصدر للجزائر، وبقيت كذلك الى غاية 2009.

لتكون سنة 2013 سنة مهمة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث أصبحت الصين أول مصدر للجزائر 6820 مليون دولار، متقدمة بذلك على فرنسا الشريك التجاري الأول للجزائر منذ الاستقلال.

---

[1] بيرم فاطمة : مرجع سبق ذكره ، ص212

[2] المرجع نفسه، ص212.

[3] المرجع نفسه، ص212.

فيما يخص الاستثمار يعد مجال المقاولاتية و العمالة، أكبر مجال تستثمر فيه الصين في الجزائر، وتشير الأرقام الى توقيع 198 اتفاقية حول مشاريع المقاولاتية سنة 2002، ومن أهم المشاريع التي حصلت عليها الصين مشروع الطريق السيار شرق غرب،

والذي أقصيت منه كل الشركات الفرنسية، ويجدر الاشارة الى أن حوالي 30 ألف عامل صيني بالجزائر.[1]

كما دخلت الاستثمارات الصينية مجال المحروقات من خلال شركة "صينوكيت" التي حصلت على مشروع اصلاح حقول "زارازتين" سنة 2002، كما وقعت شركة "بترو تينا" اتفاق حول التنقيب في البترول.[2]

مما سبق يظهر أن فرنسا خسرت مكانتها كزبون و كممون للجزائر، نتيجة السياسة الاقتصادية للجزائر، التي تقوم أساسا على تنويع الشركاء الاقتصاديين، ضف الى ذلك تنافسية الشركاء الاقتصاديين للجزائر خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما سيعزز التباعد في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، في حالة استمرار السياسة الاقتصادية الفرنسية التي تراهن فرض شروط التبعية الاقتصادية، وتتجنب التعاون الذي يجعل من الجزائر شريك اقتصادي، ستعرف العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية تراجعا، مما سيؤثر على العلاقات السياسية، الاجتماعية والثقافية بين البلدين.

---

[1] العلاقات الجزائرية الصينية، الوارد في

Chinatoday.com.cn/Arabic (24-04-2015) .

[2] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل

مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا، هو إما امتداد للنسق الحالي، أو انعكاس للتغييرات والتحولات التي تشهدها البيئتين الداخلية والخارجية للبلدين، وعليه لا يمكن رصد أفاق هذه العلاقات دون التطرق إلى واقع العلاقات بشتى أبعادها، وانطلاقا من مختلف التحولات والتغييرات في محيط العلاقات الجزائرية الفرنسية، نستطيع وضع سيناريوهات مستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية.

إنّ استمرارية العلاقات الجزائرية الفرنسية في نفس النمط، الذي عرفه البلدين منذ الاستقلال، أي التعامل من خلفية المستعمر والمستعمَر ،في ظل عدم تجاوز البلدين الماضي الاستعماري سواء الاعتذار من ناحية فرنسا، أو النسيان من ناحية الجزائر.

يعتبر المتغير الاقتصادي عامل مهم في العلاقات الجزائرية الفرنسية، نظرا للارتباط القوي بين البلدين في هذا المجال، وأي تغيير سيحدث أثر في العلاقات بين الدولتين، وعليه فإن بروز أطراف أخرى تتعامل معها الجزائر على غرار الولايات المتحدة الامريكية التي تقدمت على فرنسا في مجال الاستثمار من خلال احتلالها المرتبة الأولى، بالإضافة للمنافسة الصينية التي احتلت المرتبة الأولى من ناحية المبادلات التجارية وأتت فرنسا في المرتبة الثانية، هذا التغيير يشير لتراجع مكانة فرنسا كشريك اقتصادي للجزائر، وعليه فإن العلاقات الجزائرية الفرنسية ستشهد تباعد على المستوى الاقتصادي وسنعكس ذلك على الجوانب الأخرى.

أفضت التغييرات الدولية في العالم ومنطقة المغرب والساحل، لتغيير موازين القوى في هذه المناطق، حيث ظهرت الجزائر كقوة اقليمية تحظى باهتمام دولي خاصة الولايات المتحدة الامريكية، حيث أصبحت الجزائر شريك لواشنطن في حربها على الارهاب، انعكست هذه التغييرات على مواقف فرنسا في المنطقة (الصحراء الغربية، الازمة المالية) ، التي

أصبحت تتناغم مع المواقف الجزائرية، مما سيعزز التقارب والتفاهم الجزائري الفرنسي في القضايا الإقليمية، وعليه ستتراجع المنافسة والصدام بين الدولتين وتصبح الجزائر حليف لفرنسا في المنطقة، وسنعكس ذلك على الجوانب الأخرى من العلاقات خاصة الاقتصاد، ستكون دفع للعلاقات الاقصادية.

خاتمة

الخـــاتـــــمة :

شهدت البيئة الداخلية للجزائر وفرنسا بعد سنة 1999 تغييرات وتحولات خاصة ما يتعلق بمؤسسة الرئاسة، بالإضافة الى تغييرات على المستوى الخارجي نتيجة انعكاسات تطورات البيئة الخارجية، من خلال ظهور قضايا تشغل الاهتمام الجزائري والفرنسي نتيجة ترابط فضاءات الانتماء والاهتمام، لعبت هذه التغييرات والتحولات دور مؤثر في العلاقات الجزائرية– الفرنسية. ويمكن رصد هذا التأثير من خلال ديناميكية العلاقات بين البلدين في أمام كل تغيير سواء نحو التقدم، أو التراجع.

وعليه يمكن التأكد أن العلاقات الجزائرية – الفرنسية في تفاعلاتها، خاضعة لتغييرات والتحولات التي تشهدها البيئتان الداخلية والخارجية بشتى أبعادها:

- تلعب مؤسسة الرئاسة دور فاعل في العلاقات الجزائرية – الفرنسية، نتيجة للصلاحيات التي تحظى بها هذه المؤسسة في صنع السياسة الخارجية بصفة عامة، ولعب دور أساسي في صنع العلاقات الجزائرية – الفرنسية في كلا البلدين، نتيجة تبني نفس النظام(شبه رئاسي)، وفي الممارسة الميدانية يظهر بوتفليقة في الجزائر مهيمن على السياسة الخارجية، ومسيطر على ملف العلاقات الجزائرية الفرنسية سواء من خلال الزيارات الرسمية، أو من خلال مناقشة كل القضايا المحورية بين البلدين، فرنسا من جهتها عبرت من خلال ثلاث رؤساء(شيراك، ساركوزي، هولاند) على المكانة الأولية لمؤسسة الرئاسة في ادارة ملف العلاقات الجزائرية–الفرنسية، حيث نلاحظ التغير في العلاقات بين البلدين مع كل رئاسيات في فرنسا، حيث عرفت العلاقات الثنائية تحسن في عهد شيراك، وتراجعت في عهد ساركوزي، لتعود الى درب التفاهم في عهد هولاند، حيث انعكست رؤية وادراة كل رئيس على العلاقات بين الدولتين.

- يعد المتغير الاقتصادي أساس العلاقات الجزائرية –الفرنسية، حيث تعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، فبالنظر لحجم المبادلات التجارية بين البلدين بعد 1999 لازالت فرنسا مستورد مهم للطاقة من الجزائر، وممون رئيسي للجزائر فيما يخص المواد الغذائية و التكنولوجية، غير أن الاستثمار لا يزال بعيد عن تطلعات البلدين خاصة الجزائر، انعكس ذلك على العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، من خلال تراجع المبادلات، وقلة الاستثمارات بالمقارنة مع المنافسين الاقتصادين.

- تحظى العلاقات الثقافية والاجتماعية بإهتمام الدولتين، وذلك بالنظر لنسبة الجالية الجزائرية في فرنسا،حيث أصبح ملف الهجرة الملف الديناميكي في العلاقات بين البلدين، خاصة في ظل تنامي الهجرة غير شرعية كمتغير مرتبط بالأمن في منطقة المتوسط. كما أولت سياسة البلدين اهتمام بالجانب الثقافي من خلال دعم التبادل الثقافي وذلك استجابة لتحديات التي فرضتها العولمة.

- تتفاعل العلاقات الجزائرية – الفرنسية حول القضايا الاقليمية، ويلاحظ عدم توافق الرؤى الفرنسية والجزائرية في أغلب القضايا الاقليمية(الصحراء الغربية، الأزمة في مالي، الاتحاد من أجل المتوسط) نتيجة اعتبارات جيو استراتيجية ، حيث كل دولة تسعى للعب دور اقليمي متقدم يسمح لها بالهيمنة الاقليمية.

- تُحدد تغييرات البيئتان الداخلية والخارجية مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث يتوقع تباعد العلاقات الجزائرية–الفرنسية خاصة من الناحية الاقتصادية نتيجة المنافسة الأمريكية والصينية، ومن جهة يطرح سيناريو التقارب خاصة في ظل تحول مواقف فرنسا فيما يخص القضايا الاقليمية، التي أصبحت تتوافق مع الرؤية الجزائرية لحل النزاعات الاقليمية.

من خلال دراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد 1999، والتطرق الى ماضي العلاقات الجزائرية الفرنسية، يلاحظ أن الاستمرارية تطبع على العلاقات الجزائرية – الفرنسية حيث أن هذه العلاقات تمتد الى ما قبل الحقبة الاستعمارية، وشهدت العلاقات عدة محطات حروب و خلافات، غير أنّ العلاقات بين البلدين بقيت مستمرة، وربط التعاون في المجال الاقتصادي بين البلدين بالرغم من الخلافات السياسية، ومن جهة أخرى انعكست الفترة الاستعمارية ومخلفاتها على العلاقات بين الدولتين، حيث بمجرد استقلال الجزائر طفح للسطح الملفات التاريخية بدءا من مسألة الأرشيف الذي لازالت تطالب به الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال، ولم تسترد إلا جزء منه نتيجة رفض فرنسا الافراج عن الباقي، كما ظهرت التجارب النووية ومخلفاتها على البيئة والإنسان ضمن الملفات العالقة بين البلدين بالرغم من اعتراف فرنسا بالتجارب النووية حيث أقدمت على تعويض الضحايا، وقد أقصت السياسة الفرنسية الضحايا الجزائريين من التعويض مما جعل الملف يدخل قائمة الملفات التاريخية التي لم تجد حل لغاية الآن.

ويبقى ملف الاعتذار أهم الملفات التاريخية تأثيرا في العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث نجد أن الملف تتحكم فيه اعتبارات عديدة، ففي فرنسا مسألة الاعتذار مرفوض نتيجة تأثير اللوبيات النافذة على غرار الحركى، وعليه تفضل فرنسا النسيان وتجاوز الماضي لبناء أسس علاقة صداقة استثنائية.

الجزائر من جهتها تتمسك بالاعتذار، وترفض مطالب النسيان وترى أن الصداقة والشراكة الاستثنائية مع فرنسا محكوم بالاعتذار الفرنسي للجزائر.

وعليه يتوقع أن العلاقات الجزائرية الفرنسية ستستمر في نفس نمط العلاقات، علاقات تحكمها النظرة الاستعلائية للمستعِمر، والتوجس من المستعمَر.

المراجع

قائـمة المـراجـع:

باللغة العربية:

أ-الكتب

1. الرماني ابراهيم: **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة1999-2003** ،ط1 ، منشوراتANEP ، الجزائر ، 2003 .
2. السيد سليم محمد:**تفسير السياسة الخارجية**، ط2، مكتبةالنهضة المصرية، القاهرة،1998.
3. العربي اسماعيل: **العلاقات الدبلوماسية في عهد الامير عبد القادر** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1982.
4. القفاص نصر : **كنت في الجزائر**،ط1،منشورات ANEP،الجزائر ،2000
5. النعيمي أحمد: **السياسة الخارجية**،دار الزهران، عمان،2009.
6. بن خدة بن يوسف: **نهاية حرب التحرير في الجزائر**،**اتفاقيات ايفيان**،تر لحسن زغدار،محل العين جبائلي ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1986.
7. بن قارة خليفة: **الجزائر والصديق اللدود**،ط1، منشورات السائحي ، الجزائر ،2013.
8. بوشعير سعيد: **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، ج2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.
9. بوشعير سعيد: **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996-السلطة التنفيذية**-،ج3، ط2، ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013.
10. بوقفة عبد الله :**أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري**، دارهومة، الجزائر،2002.
11. بيتر مارش:**صنع السياسة الخارجية والمهارات الدبلوماسية**،تر:المركز الثقافي للتعريب والترجمة، دار الكتاب ، الجزائر،2009.
12. ستورا بنجامين: **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962- 1988**،تر صباح ممدوح كعدان،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،2012.

13. شنة أحمد:**العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة المفاوضات الجزائرية**، ط1،مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

14. صالح سعود :**الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981الى الآن(دراسة مستقبلية)**، طاكسيج كوم ،الجزائر، 2009.

15. قاسم نايت بلقاسم مولود :**شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 18** ،ج1 ،ط2 ، دارالأمة،الجزائر2007.

16. قاسم نايت بلقاسم مولود:**شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، ج2 ،دار الأمة، الجزائر ،2007.

17. مالك رضا: **الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، ط1 ،تر فارس غصوب، ،دار الفارابي، لبنان 2003.

18. هيغيل أنفيل موراتينوس: البحر المتوسط الماضي الحاضر والمستقبل،**الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**،تر FFPCA ، دار فضاءات للنشر والتوزيع،الأردن،2012.

مذكرات:

19. بداد وسيلة:**البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الحرب الباردة**،مذكرة ماستر في العلوم السياسية،المدرسة الوطنية للعلوم السياسية،الجزائر ،2014.

20. بشلاغم جيلالي: **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002- 2010** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان،2011.

21. بلعيد منيرة :**السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر1992-2002**،مذكرة لنيل شهادة في العلوم السياسية ، جامعة منتوري ،قسنطينة،2005.

22. بويبة نبيل:**الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية،مصر ،2008.

23. بيرم فاطمة،**ابعاد السياسية الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2010.

24. حبيلة محمد لمين:**العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999-2009**،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3 ،الجزائر 2010.

25. شعنان مسعود: **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية**،اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر بن يوسف بت خدة، الجزائر ،2007.

المجلات والجرائد:

26. الشميطلي هاني: أوربا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل من المتوسط ،**المجلة العربية للعلوم السياسية** ،ع19،اصدرات مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،2008.

27. بوقارة حسين:الاستشراف في العلاقات الدولية:مقاربة منهجية، **مجلة العلوم الإنسانية**،ع21،(د د ن)،(د ب ن) ،2004.

28. لخضاري منصور:الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر،**مجلة شؤون الأوسط** ،ع143،مركز الدراسات الاستراتيجية،لبنان،2012.

29. محمد الصالح:التدخل الفرنسي بالساحل غايته عزل الجزائر عن دورها الريادي، **جريدة المساء**،ع 11،2010/11/4178.

30. منصوري عمار: خمسون سنة تمر على الكارثة النووية "بيريل"، **مجلة الجيش**،ع 586،منشورات المؤسسة العسكرية ،2012.

31. مهابة أحمد: عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة، **السياسية الدولية**،ع 137، مصر ،1999،ص24.

التقارير :

32. **الشراكة الاوروميتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا**،مذكرات اعلامية متوسطية،المفوضية الأوروبية،2004.

33. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وضع الجالية الجزائرية في الخارج،المجلس الاقتصادي والاجتماعي،لجنة الجالية الجزائرية في الخارج،28-29 اكتوبر 1977.

34. الحاج ولد ابراهيم:**أزمة مالي انفجار الوضع في الداخل وتداعيات الإقليم**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،قطر 2012.

35. أنوار بوخرص:**الجزائر والصراع في مالي،دراسات أوراق كارنيغي**،منشورات مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان ، 2012.

36. نسب الواردات الفرنسية من الجزائر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية،مارس 2014.

37. سيدي اعمر بن شيخنا: **المفاوضات المالية الازوادية في الجزائر:قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل**، تقارير مركز الجزيرة للدراسات،قطر ،2014.

مواقع الأنترنت:

38. يحى أبو زكريا :الجزائر من بلة والى عبد العزيز بوتفليقة، ص 28 ،الوارد في:
www.nashiri.net (25-10 – 2014).

39. إعلان الجزائر(الجزائر فرنسا) الوارد في:
www.ambafrance.dz.org (2015-01-17).

40. عصام بن شيخ: فرص الاعتراف والاعتذار وقيود المصالحة "التوبة الكولونيالية"العلاقات الجزائرية الفرنسية والمسألة التاريخية،الوارد في:

bohothe.blogspot.com. (05-12-2014) .

41. مليكة خلاف: نشاط الدبلوماسية الجزائرية ،حركية نوعية تواكب تحركات العالم ،الوارد في:
www.aldjadidonline.com (14-03-2015) .

42. هولاند في الجزائر، الوارد في:
alarabiya.net/articles (16-02-2015).

43. مصطفى صايج: التوتر الجزائري الفرنسي هذه اسبابه،الوارد في :
libya-2.blogspot.com(05-02-2015).

44. عبد الرزاق خيري جاسم:الحركة الأزاودية في مالي وتكوين الدولة، مجلة الدراسات الدولية،ع57، الوارد في:
www .siyassa.org.eg (04-04-2015) .

45. مصطفى صايج : دبلوماسية الغاز الجزائري ..بين القوة و القدرة في :

sites-google.com/site/bouibia/bouigaz (23-0 3-2015).

46. تصريح السفير الفرنسي كزافييه دريانكور للجريدة الشروق: الوارد في :
www.djazairess.co m/echorouk (03_03_2015).

47. كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: الافتتاحية للملتقى الدولي حول نشأة وتطور الجيش الوطني،02 جويلية 2005،الوارد في:
www , mae,dz ,(07-03-2015).

48. كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول الهجرة :القمة الثالثة لافريقيا والاتحاد الاروبي، طرابس الوارد في :
www .mae.dz (24-01-2015).

49. مبروك ساحلي : مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها على التخطيط، الوارد
Aeposity.nauss.edu.da.(23-04- 2015) .

50. اسماعيل دبش: مكاسب لجبهة البوليزاريو وفشل الدبلوماسية المغربية ، الوارد في:
Alnachir.net (23-01-2015).

51. تصريح السفير الفرنسي برنارد ايمي لجريدة البلاد ، الوارد في :
www.elbilad.net(12-02-2015).

52. مصطفى صايج: ثلاث قراءات في العلاقات الجزائرية الروسية ، الوارد في :
musaidj@maktoob.com (06-04-2015) .

53. العلاقات الجزائرية الصينية، الوارد في
Chinatoday.com.cn/Arabic (24-04-2015) .

اللغة الفرنسية:

ب - الكتب

54. Salah Mouhoubi : la politique de coopération Algéro-Française :bilan et perspectives , o .p.u ,Alger , 1986 .

55. Louis aggoun et Jean baptiste : **Françalgérie crimes et mensonges d,état** ,éditions la découverte , France , 2005 .

56. Jean Françoit duguzan : Les relations franco-algériennes ou la poursuite des amicales incomprehensions, **le monde** , France , 1994.

المجلات والجرائد:

57. Aomar Baghezouz : la relation Algéro-Française exemple d'une relation du partenariat nord-sud en Méditerraneé ?, N55,**du devenir Méditerranéen**, Rayonnement du CNRS,farnce,2010 .

58. J E Pondi : La coopération franco-africaine vue d'Afrique , **revue internationale et srtatigique** ,Né25 ,2001 .

التقارير:

59. **Atlas national des populations immigrées** pripi , ministère de l ,intérieur, secrétaire général à l,immigration à l,intégration, France,2000 .

مواقع الأنترنت:

Les relations franco-algériennes sur :
www.France-Diplomatie.fr (17-01-2015) .

60. Aomar Baghzouz : Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation , sur :

anneemaghreb.revues.org (vendredi 17 octobre 2014)

61. les relations économiques franco-algérienne :dans :
www.ambafrance.dz.org (03-03-2015) .

62. Mohamed saib mussete : Algérie migration, marché de travail et développement ,sur
www.ilo.org/inst/migration, (23-04 .2014).